ISBN: 978-9922-726-85-4

إعراب لاسيّما
وفوائد أخرى

الشيخ حسين بن محمد البالي الغزّيّ
المتوفى سنة (١٢٧١هـ)

تحقيق
أ.د. صبيح التميمي
جامعة الكوت / مدير مركز البحوث والدراسات

الطبعة الاولى

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكوت

٤١٥

ق ٥٩ الغزي ، حسين بن محمد البالي .

اعراب لاسيما وفوائد اخرى / حسين بن محمد البالي الغزي

. - ط١. - بغداد: مطبعة جامعة الكوت ،

مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢٦ .

١١٦ ص ؛ ٢٤ سم .

١ - اللغة العربية - نحو - ٢ - اللغة العربية - اعراب

- أ - التميمي ، صبيح (محقق) - ب - العنوان.

رقم الايداع

٤٠٠٧ / ٢٠٢٦

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٤٠٠٧ لسنة ٢٠٢٦م

ISBN: 978-9922-726-85-4

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في كلية الكوت الجامعة
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.

University of Kut

مطبعة جامعة الكوت

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى ، وصلى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله الأطهار.

هذا كتابٌ صغيرٌ في حجمه، كبيرٌ في فائدته، يضمّ مجموعة مسائل نحوية، تدور على ألسنة الأدباء والخطباء والعامة من الناس كُتب في القرن الثالث عشر الهجري بقلم شيخ غُزّي المولد، أزهري الدراسة، وعهده المتأخّر وعلمه الغزير فرضَا عليه أنْ يلمَّ بآراء سابقيه من نحاة قدماء، ومتأخرين في كلّ مسألة تناولها البحث.

وبهذا قدّم لنا جهدًا كبيرًا، خلاصته تقديم مادة نحوية قاربت من الكمال في آرائها المتّفقة والمختلفة، وشواهد كلّ منها.

وجاء دورنا فتكفلّنا بتقديمها موثّقة، ومصحّحة، ومرتّبة؛ لتكتمل الفائدة، ويعمّ النفع، والله الموفق.

المؤلف [1]:

هو الشيخ حسين بن مُحَمَّد بن مصطفى البالي، كنيته الغزّيّ مولدًا، الحلبي موطنا، وُلد سنة (١٢٣٥هـ) في غزة، درس العلوم الاولى في مدينته، ثم سافر إلى مصر، ودرس في الجامع الأزهر، وشمّر عن ساعد الجدّ للتحصيل العلمي، ولما أدرك غايته، عاد إلى مدينته، ولم تُرق له الإقامة فيها لأحوال خاصة، فشدّ الرحال بعدها إلى طرابلس الشام في أواخر سنة (١٢٦٠هـ)، ولم يستقر بها كثيرًا، فانتقل إلى حلب سنة (١٢٦٤هـ) إلى مسجد يُعرف الآن بجامع السكاكيني، تصدّر فيه لتدريس العلوم الشرعية والعربية، وكثر الوافدون عليه للدراسة، وبنى له أهل الخير من أعيان أهل حلب مدرسةً لإقامة الطلبة لكثرتهم، وبُعد مناطقهم، عُرفت بالمدرسة السيافية، بمحلّة الفرافرة، واستمرّ الشيخ على هذه الحال إلى أواخر عمرِه.

* * *

---

[1] من مصادر ترجمة المؤلف:

- اعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء، لمحمد الطباخ: ٧/ ٢٨١.
- الأعلام للزركلي: ٢/ ٢٥٧.
- معجم المؤلفين، لكحالة: ٤/ ٥٨.؟
- الموسوعة الفلسطينية: ٢/ ٢٤٤.
- نهر الذهب في تاريخ حلب: ١/ ٤٦٩.

– من تلاميذه:

أشار مؤلّف أعلام النّبلاء في تاريخ حلب الشهباء إلى جملةٍ ممّن قرأوا عليه نذكر هنا أسماء أبرزهم:

الشيخ أحمد الكواكبي، والشيخ أحمد الزويتني، والشيخ طاهر الطيّار الكيّالي، والشيخ عبد الرؤوف الطيّار الكيّالي، والشيخ مُحَمَّد الخيّاط.

* * *

– من شعره:

الشيخ حسين البالي أديب وشاعر له ديوان، وكان سريع النظم –كما وُصف – فَمِن شعره قصيدة نبوية مطلعها:

بجـــاه إمـــام الأنبيـــا أتوسّـــل ومـن جـوده الأوفى شـفائي أؤمّـل
وأطلـبُ مِنْـه كشـفَ ضـرّي وكُـربتي وعلمـي يقينـا أنـني لسـت أُخـذَلُ

ومِنْه قصيدة في ميلاد ابنه الشيخ كامل المؤرخ[1]، مطلعها:

كَـمْ لفضـلِ الإلـه مـن بعـد يأسٍ نِعَـمٌ أذهبـت همـومي وبُؤسـي

وختامها:

وصـلاةٌ علـى محمـدٍ الهـادي وآلـه مـا طـاب تاريـخُ غرسـي[2]

وله منظومة في فضائل شهر رمضان، وهي أحد مؤلفاته:

يقـول راجـي عفـو ذي الجـلال حسـين الغـزي نجـل البـالي
حمـدًا لمـن فضّـل شـهر الصـوم علـى الشـهور عنـد كـلّ قـوم

---

[1] صاحب كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب، توفي عام (١٣٥١هـ).

[2] كذا ورد البيت في كلّ النسخ، شطره الأول مكسور.

- **وفاته:**

توفّي الشيخ يوم الأثنين في الليلة الثالثة والعشرين من ذي القعدة سنة (١٢٧١هـ)، ودُفِن بحلب.

* * *

- **مؤلفاته:**

ترك الشيخ حسين مؤلفات متعددة، لم ترَ النور، منها:

١- بعض كراريس في شرح سلّم المنطق.

٢- ديوان شعر.

٣- رسالة في إعراب لا سيّما وفوائد أخرى – وهو ما ننشره الآن شِعْر.

٤- رسالة في التوحيد.

٥- رسالة في المجاز.

٦- الكشف الوافي على متن الكافي في العروض والقوافي.

٧- منظومة (منحة الرحمن في فضائل رمضان).

٨- (عطايا المنّان) وهو شرح لمنظومة منحة الرحمن.

* * *

الكتاب (المحقق)

عنوانه:

لم يضع المؤلف عنوانًا محدّدًا لكتابه هذا، وإنّما أخذ أصحاب التراجم عنوانه من عبارة ذكرها في مقدّمة كتابه، إذ قال:

"سألني من لا تسعني مخالفته أن أضع له في إعراب (لا سيّما) رسالة لطيفة، وأذيّلها بفوائد جليلة"، فعُرف المؤلَّف بـ(إعراب لا سيّما)، **وأثرنا الإبقاء عليه، مع تغييرٍ يسير، ليصبح: (إعراب و لا سيّما، وفوائد أخرى)، لأسباب منها:**

١- شهرة الكتاب بهذا الاسم.

٢- جواز تسمية الكلّ باسْم الجزء.

٣- التناول الدقيق لمسألة (لا سيّما) من بين الفوائد الأخرى.

- **مادّته:**

لخّص المؤلّف مادة كتابه في صدر حديثه، فقال: "وجعلتها ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: في إعراب لا سيّما.

الفائدة الثانية: في إعراب لا أبا لك.

الفائدة الثالثة: في مسائل متفرّقة".

ويعني بالمتفرقة: مسائل الأعداد المركّبة، وكَمْ، وحروف الإيجاب، وبعض الألغاز الشعرية.

* * *

- **منهجه العام:**

ليس له منهجٌ موحّد في الكتاب كلّه، لاختلاف المسائل التي تناولها، والهدف الذي رمَى إلى بيانه في كلٍّ منها، ففي (لا سيّما) اعتنَى ببيان التركيب، وأجزائه، وفصّل غاية التفصيل والبيان.

وفي (لا أبا لك) اعتنَى ببيان مذاهب النّحاة في هذا التركيب.

وفي (أحد عشر وأخواته) اعتنى بيان سبب بناء هذه الأعداد.

وفي (كم) اعتنى ببيان أوجُه الاتفاق والافتراق بين نَوْعَي كمْ.

وفي (حروف الإيجاب: نَعَمْ وأخواتها) اعتنىَ ببيان أساليب استعمالها.

- **وفي عمومها تشترك في:**

١- ذكر آراء النّحاة على اختلاف مذاهبهم في المسائل التي ذكرها.

٢- المصادر التي استقى منها مادته النحوية، وهي كتب النّحاة المتأخرين غالبًا: كالرضيّ، وابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام، والأشموني، والصبّان، والشيخ ياسين، والدّماميني، والشمّني، والفاكهي، وبعدها كتب النّحاة المتقدّمين من بصريين وكوفيين.

٣- الشواهد التي اتّكأ علْيها، وهي على سُنّة سابقيه، فقد اعتمد الآيات القرآنية وقراءاتها، والأحاديث النبويّة الشريفة، وكلام العرب من شعره ونثره، مع ملاحظة أنّه لم يعتنِ بنسبة الأبيات إلى قائليها إلّا نادرًا.

٤- الأسلوب الحواري في أغلب مواضع الشرح، نحو: فإنْ قلتَ:..... قُلتُ:..... ولا يخفى أثر هذا الأسلوب في تمكين القارئ من فهم القضايا النحوية.

وعلى الرغم من كثرة النقول عن المتأخّرين والقدماء، إلّا أنّه كان أمينًا في نقله، دقيقًا إلى حدٍّ كبير، مع كونه يرْوي – غالبًا – بالمعنى ولكن في مواضع قليلة يبدو أنّ السهو، أو النسيان، تطرّق إليها، وهي على النحو الآتي:

١- استشهد في بيان كم الخبرية بـ(كم من آية) على أنها أية –كما يتّضح من السياق – ولا توجد آية بهذا التركيب، فاجتهدت وأبدلتها بآية : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤].

٢- نسب بيتًا للأعشى في مسألة (لا أبا لك)، وهو لجرير في ديوانه.

٣- نقل رأيًا لابن عصفور في مسألة (نَعَم) على أنّه يرى عدم اطرادها بعد الاستفهام، ووقفت في المقرب/ ٣٢٢ على خلافه.

٤- نقل رأيًا لأبي حيّان يخالف فيه ابن مالك في وجوب مراعاة معنى (كل) عند الإضافة إلى النكرة، ووقفت على خلافة في البحر المحيط ١/ ٢٢٩، وأنّه يرى رأي ابن مالك في هذه المسألة وربّما في هذين النقلين أن يكون لابْن عصفور وأبي حيّان رأيٌ آخر، نأمل أن نتحقّق مِنْها في عملٍ علمي مقبل إن شاء الله تعالى.

* * *

- **قيمة الكتاب:**

تبرز قيمة الكتاب في جمعِه مادة نحويّة نفيسة في كلّ مسألة من مسائله، وعرض أغلبها بالأسلوب الحواري المشار إليه آنفًا، بعد أن كانت متفرّقة في أثناء كتب القدماء والمتأخرّين، وبهذا قدّم لنا مباحث متكاملة تغني عن التنقيب في تلك الكتب، ومنها ما هو أشبه بالمخطوط، نظير كتب الحواشي.

* * *

مخطوطات الكتاب

لهذا الكتاب ثلاث مخطوطاتٍ أهدى اثنتين منهما إليّ الأخ الدكتور حازم سعيد البياتي، الأستاذ بجامعة عالموصل، وتكرّم بوضع الثالثة بين يديّ الأخ الأستاذ عبد القادر أحمد عبد القادر الباحث بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، فلهما من الله تعالى عظيم الثواب وكريم الجزاء، ولهما منّي خالص الشكر مصحوبًا بصادق الدعاء وعاطر الثناء، وهذه المخطوطات هي:

١- نسخة الظاهرية: رقم ١٨١١، نحو ٢٠٣، يحتفظ قسم المخطوطات بمركز السيد جمعة الماجد بنسخة مصوّرة عنها تحت رقم ١٨٨٧، كُتبت في ثلاث وأربعين صفحة، في كلّ صفحة تسعة عشر سطرًا، نسخها عبد القادر الكلّاس سنة (١٢٦٤هـ)، أي في حياة المؤلّف، ورمزنا إليها بالحرف (ظ).

٢- نسخة معهد التراث: بجامعة حلب تحت رقم ٦ خ/ ٣٤٢، كُتبت في ستين صفحة، في كلّ صفحة أربعة عشر سطرًا، نسخها عبد اللطيف الخيّاط سنة (١٣٣٩هـ)، ورمزنا إليه بالحرف (ت).

٣- نسخة المكتبة الأحمدية: بحلب يحتفظ قسم المخطوطات مركز جمعة الماجد بنسخة مصورة عنها تحت رقم (٩٣٤)، كُتبت في إحدى وخمسين صفحة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، رمزنا إليها بالحرف (ح).

- **ولاحظنا على هذه النسخ ما يأتي:**

١- إنَّ نسخة الظاهرية (ظ) هي النسخة الأقدم، فاعتمدناها أساسًا، وهي النسخة الأم.

٢- لا يوجد هناك اختلافٌ كبير بين النسخ، سِوَى:

أ- سقطٌ من (ظ)، وهو نصٌّ في مسألة (أحد عشر).

ب- سقط من (ت)، وهو قسمٌ كبير من الفائدة الثالثة، شمل جزءًا من المسألة الثالثة، والمسألة الرابعة بأكملها، وجزءًا من المسألة الخامسة.

٣- إنَّ النسّاخ أضافوا في هوامش المخطوطة عناوين جانبية، لِكَوْن الشرح جاء على نظمٍ واحد، وبعد فَحْصها وجدتُ أنَّ كثيرًا منها لو وُضِع في محلّه لسبّب قطعًا في المادة المعروضة، ونظرًا لأهمية هذه العناوين في إبراز الأفكار الفرعية، وتنبيه القارئ عليها اخترت جملةً منها، ممّا لا يسبّب فاصلاً بين أجزاء الفقرة الواحدة، وأضفت إليها عناوين أخرى، ووضعت كلّ زيادة بين قوسين معقوفين [ ].

والنسخ هي :

الصفحة الأولى من نسخة «ظ»

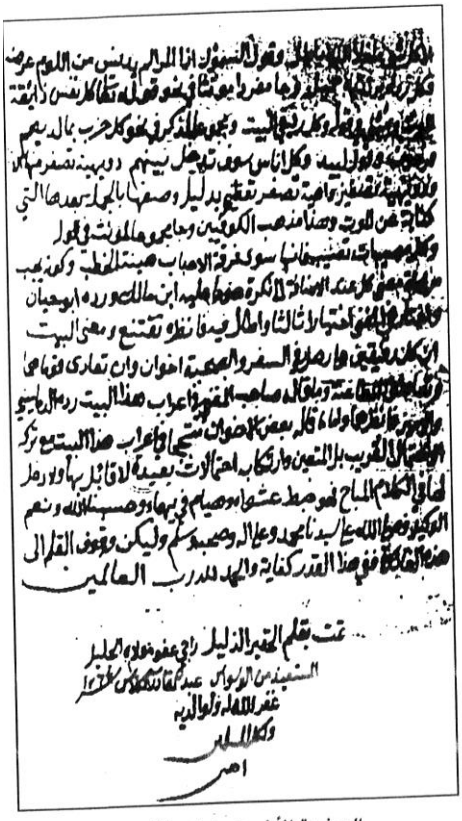

الصفحة الأخيرة من نسخة «ظ»

* * *

الصفحة الأولى من نسخة «ت»

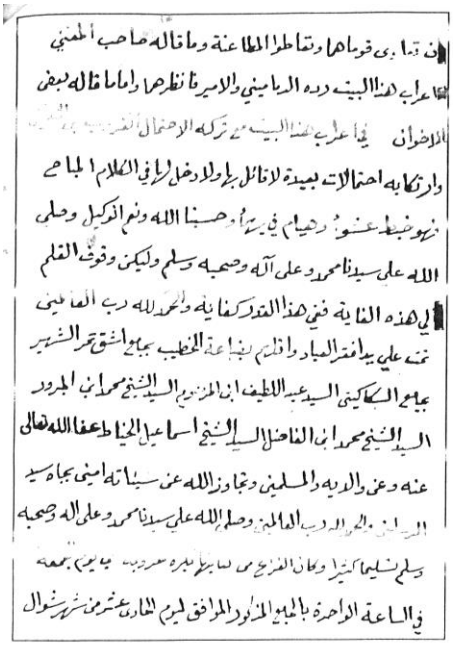

الصفحة الأخيرة من نسخة «ت»

* * *

الصفحة الأولى من نسخة «ح»

الصفحة الأخيرة من نسخة «ح»

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي [1]

الحمد لله مَنْ نحا نحوه ارتفع مقامه، ومَن جزمَ بأنّه الموفَّق انتصبت على التميز من بين أقرانه أعلامه، والصلاة والسلام على مَنْ جَرَّ الفيلق الجرار على مَنْ أضاف لله تعالى شريكًا من اهل الخسران والبوار، وعلى آله وصحبه المنعوتين بسلامة الضمائر، المخصوصين بالمدْح من بين سائر العشائر.

أمّا بعد...

فيقول الفقير إلى مولاه القدير المتعالي [2]، حسين بن مُحَمَّد[3]، البالي، صَرَف الله عنهما صروف الأيّام والليالي قد سألني مَنْ لا تسعني مخالفته أن أضع له في إعراب (لا سيّما) رسالة لطيفة، وأذيّلها بفوائد جليلة، فأجبته إلى ذلك، وجعلتها ثلاث [4] فوائد.

الفائدة الأولى: في (إعراب لا سيّما)، وما يتعلق بها [5].

الفائدة الثانية: في إعراب (لا أبا لزيد).

الفائدة الثالثة: في مسائل متفرّقة"[6].

وبالله اعتضد، وعليه اعتمد، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

---

[1] "وبه ثقتي" ساقطة من (ت).

[2] "المتعالي" من (ت).

[3] وبعده في (ت) ابن مصطفى.

[4] في النسخ جميعًا: ثلاثة.

[5] عبارة (وما بعدها وما يتعلّق بها) ساقطة من (ظ).

[6] وهي أحد عشر، وكم، ونَعمَ، وذلك، وألغاز شعرية.

الفائدة الأولى

في الكلام على لا سيّما من تصريفها وإعرابها مع ما بعدها

[مطلب سيبويه واوي العين][1]

اعْلَم أنَّ سيًّا واوي العين بدليل أمثلة الاشتقاق [2]، من نحو: استويا، وتساويا، وهو مستوٍ ومتساو، فأصله "سِوْي"[3]، كـ(مِثْل) وزنًا ومعنًى وتوغّلاً في الإبهام [4]، دخله ما دَخَل سيّدًا: أي، إنَّ الواو لما اجتمعت ساكنة مع الياء وسُبِقَت قُلِبت ياء، وأُدْغِمت في الياء بعدها.

قلت: ليس المراد أَنَّ ما دخله عَيْنَ ما دخل سيّدًا، إذ أصله سَيْوِدٍ – بسكون الياء وكَسْر الواو – بوزن (فَيْعل). كما هو مذهب المحققين [5]، من أهل البصرة، فَقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء المتلوّة، وإنما فُعِل به ذلك لأنّه متى اجتمعت الواو مع الياء في كلمةٍ واحدة، والسابق منهما ساكن متأصّل ذاتًا وسكونًا [6]، وجب قلب الواو ياءً سواء: تقدّمت الواو كـ(طيّ) و(ليّ) مصدري: طويت، ولويت، وأصلهما[7]، طَوْي ولَوْي – بِفَتْح فسكون – قُلبت الواو ياء فيهما، وأُدغمت فيما بعدها [8]، ومِنْه سيء أو تأخرتْ

---

[1] الجامع الصغير في النحو: ١٣٢.

[2] لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، مادة (سوا).

[3] الصحاح، سيا: ٦/ ٢٣٨٧.

[4] من الألفاظ الموغلة في الإبهام، غير، مثل، شبه، تربك، ندك.

[5] كالخليل، وسيبويه، والمبرد، ينظر: الكتاب: ٤/٣٦٥، والمقتضب: ١/١٢٤.

[6] الخصائص: ١/ ١٥٥.

[7] في (ظ): وأصله.

[8] الممتع في التصريف: ٢/ ٥٧٠.

كَـ(سَيَد، ومَيَت)، وإنّما قُلِبت الواو ياءً ولمْ يعكس؛ لأنَّ الواو أثقل [1]، من الياء، فَطُلِب التخفيف [2]، ما أمكن.

وذهب الكوفيّون والبغداديون[3]، إلى أَنَّ أصلَه (سَيْوَد) بفتح الواو على وزن (فَيْعَل) كَـ(ضَيْغَم) و(صَيْرَف)، قالوا: لأنّا لم نَر في الصحيح ما هو على (فَيْعِل) بالكَسْر إلّا (عَيْطِل) اسم امرأة، والمعتل يُحمل على الصحيح فيعيّن الفتح قياسًا على (ضَيْغَم) ونحوه كما في المصباح[4]، وضَعَّفَه المصرّح[5]، المصرّح[5]، بأنّ المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، فإنّه نوعٌ على انفراده، فيجوز أنْ يكون هذا بناءً مختصًّا بالمعتل[6]، كاختصاص جمع فاعِل[7]، مِنْه على فُعَلَة – يعني بضم الفاء – كقُضاة، وغُزاة، وأيضًا لو كان كما قالوا [8]: لقيل: سَيَّد، بالفتح، أ. هـ[9].

قلتُ فيه: إنّهم قالوا: إنَّ قُضاة أصله (قَضاة) بفتح القاف، لكنْ لما خِيفَ التباسه بالمفرد كقناة ضمّوها، وعلّلوا ذلك بأنّهم لمْ يَروا (فُعلة) جمعًا لفاعل في الصحيح، إلّا وهو بفتح الأول، والمعتلّ إذا أشكل أمرُه رُدَّ لوزن الصحيح.

---

[1] أي: أثقل في النطق.

[2] الكتاب: ٤/ ٣٦٥.

[3] شرح المفصل: ٩٥/١٠، وشرح التصريح: ٣٨١/٢، وشرح مقصورة ابن دريد، للّخمي: ٢١٣.

[4] قريب من هذا في المصباح: ٩٦٤/٢.

[5] شرح التصريح: ٣٨١/٢، وأصل التضعيف، لابن يعيش: ٩٥/١٠.

[6] يغلب في صفة المذكر العاقل معتل اللام، مثل: بان، حاف، داع.

[7] المقتضب: ١٢٠/١، ٢٢١/٢، والتكملة: ٤٦٤، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

[8] فيعل – بالفتح، شرح المفصل: ١٠/ ٩٥.

[9] شرح التصريح: ٢/ ٣٨١.

وقال هو أيضًا عند قول الموضّح في جمع التكسير الخامس فُعْلَة – بضم أوّله وفَتْح ثانيه – إلخ ما نصَّه [1]: "وقيل إنّها فَعلة – بفتح الفاء – وأنَّ وأنَّ الفتحة حُوِّلَت ضمّة لِلفَرْق بين معتلّ العين وصحيحها" أ. هـ بحروفه.

نعم، إذا لم يقل الكوفيّون والبغداديون بذلك يَسْلَم ما قاله [2]، وقوله: وقوله: "لو كان ما قالوا... إلخ"، فيه أيضًا أنّهم قالوا: إلّا أنّه نقل من فَيْعَل بالفتح فَيْعِل بالكسر [3]، كما ذكره هو قبل هذا بكلماتٍ قلائل، لكن لا يخفى أنّه لا داعي إلى دعوى النقل، فالصحيح الأول.

وقيل [4]: أصله (سَوِيد) بوزن (كريم)، استثقُلت الكسرةُ على الواو فَحُذِفت، فبقيت الواو ساكنة، فَقُلِبت ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء، وأُدغمت فيها.

قلت: وفيه نظر: إذ شرْطُ سكون السابق أنْ يكون متأصَّلاً كما نبّهت[5]، عليه قريبًا، بلْ قياسه على هذا أنْ يقال فيه: سَيْد – بسكون الياء مخفّفة – لقلب الواو ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وحذفُها بعد ذلك، لاجتماع سكونين، فافهمْ.

---

[1] شرح التصريح: ١/ ٣٠٦.

[2] في (ظ) و (ح): قالوه، وما أثبتناه من (ت)، وينظر: الشيخ ياسين: ٢/٣٨١.

[3] شرح المفصل: ١٠/ ٧٠.

[4] القول للفرّاء في شرح المفصل: ١٠/ ٧٠.

[5] في (ح) و (ت): نبهتك.

[مطلب: تثنية سيَ]

ويثنى (سيَ) فيقال فيه: سيّان، ولا يحتاج إلى الإضافة كما لا يحتاج إليها (مِثْل) إذا ثُنِّيِ [1] كما في قول الشاعر وهو كعب بن مالك [2].

مَنْ يفعلِ الحسناتِ الله يشكرُه والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

واْتُغني بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا: سواآن [3]، إلّا شذوذًا في قوله [4]:

فيا رَبِّ إنْ تَقْسم الحُبَّ بيننا سَواءين فاجعلْني على حبِّها جَلْدا

[مطلب: لاسيّما ليست أداة استثناءَ]

واعلمْ أَنَّ لا سيّما ليست من أدوات الاستثناء [5]، إذ هو [6]، إخراج إخراج ما بعد إلّا من الحكم الذي قبلها، وما بعد لا سيّما ليس مخرجًا من الحكم قبلها، بل منبِّه على كونه أولَى به ممّا قبلها[7]، وذلك ينافي الاستثناء، لكن لما كان ما بعدها مخالفًا بسبب الأولوية [8]، لما قبلها أشبهت تلك

---

[1] مغني اللبيب: ١/ ١٣٩، لسان العرب: سوا.

[2] الديوان: ١٠٨، ونسب لحسان بن ثابت، أو لعبد الرحمن بن حسان، ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤/٣ وهامشه.

[3] لأنّه مصدر.

[4] لمجنون ليلى في ديوانه: ٧٥، والشاهد فيه تثنية سواء.

[5] من الذين قالوا بأنّها استثناء: الكوفيّون، والأخفش، والفارسي، والنحّاس، شرح الرضي: ١٣٤/٢، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٩١.

[6] أي: الاستثناء.

[7] شرح الرضي: ٢/ ١٣٤.

[8] شرح الأشموني: ٢/ ١٦٧.

الأدوات في مخالفة ما بعدها، فذكروها في باب الاستثناء لذلك، بلْ جَرَتْ عادتهم بذكرهم لها فيه.

[مطلب: تركيب "ولا سيّما" وإعرابه]

والغالب أن لا يستعمل (سيّ) إلّا مقرونًا بالواو، وبِـ(لا)، مشدّد الياء بعده، فيقال: قام القوم ولا سيّما زيد، وقَدْ تستعمل غير هذا الاستعمال، كما يمرّ بك مفصّلاً إن شاء الله تعالى[1]، وإعراب المثال: قام القوم: فعل وفاعل، [و] الواو في (ولا سيما)، قال الرضي[2]: اعتراضية، بناء على أنَّ الاعتراض يقع أخر الكلام
كالواو في قوله [3]:

فأنْتِ طلاقٌ والطلاقُ ألِيّةٌ ثلاثٌ، ومَنْ يخرقْ أعَقُّ وأظلمُ

ويروى: عزيمة[4]، إذ لا سيّما مع ما بعدها في تقدير جملة مستقلة، كما ستعرفه، ويمكن جعلها[5]، عاطفة: عطف جمل، وأنْ تكون حالية، وأنْ تكون استئنافية، ذكره بعض المحقّقين[6] و(لا): مبرئة[7]، لها عمل (إنّ)، و(سيَ): اسمها.

---

[1] (تعالى) ساقطة من (ح) و(ت).
[2] شرح الرضي: ٢/ ١٣٦.
[3] بيت بلا نسب تناقله النحاة والفقهاء، شرح الرضي: ٢/ ١٣٦، وشرح المفصل: ١/ ١٢، والأشباه والنظائر: ٣/ ١١٦، والألية: اليمين، وثلاث بالرفع: خبر ثان، وقد ينصب على إضمار فعل.
[4] أي: والطلاقَ عزيمةٌ (شرح الرضي: ٢/ ١٣٧).
[5] أي: واو (ولا سيما)
[6] الرضي: ٢/ ١٣٧، وصاحب المغني: ١/ ١٤٠.
[7] أي: إنّها تبرئ الاسم من الاتصاف بالخبر، أو أنها مبرئة للجنس على سبيل التنصيص.

ثمَّ يحتمل أَنَّ زيدًا مضاف إليه، و(ما)؛ زائدة، لأنّها تزاد بين الجار والمجرور مع بقاء الجر، **سواء أكان الجار حرفًا**، نحو (فبما رحمة)، (عمّا قليل)، (ممّا خطيئاتهم)[1].

وقول عدي بن الرعلاء [2]:

كم تركنا بالعين عين أباغ ... من ملوكٍ وسَوَقة القاءِ
فَرَقت بينهم وبين نعيمٍ ... ضربة في صحيفة نجلاءِ
ليس من مات فاستراح بميتٍ ... إنَّما الميّتُ مَيْت الأحياءِ
إنّما الميّت من يعيشُ كئيبًا ... كاسِفا باله قليل الرجاء
رُبَّما ضَربةٍ بِسَيفٍ صقيلٍ ... بين بُصرى وطعنةٍ نجلاءِ

الشاهد في (رُبَّما ضربةٍ)[3]، وبُصرى بلد بالشام.

وكقول عمرو بن براقة الهمداني [4]:

إذا جَرَّ مولانا علينا جريرةً ... صَبرْنا لها إنّا كرامُ دعائمُ
وننصرُ مولانا ونعلم أنَّه ... كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

الشاهد في الشطر الأخير [5].

---

[1] آل عمران: ١٥٩، المؤمنون: ٤٠، نوح: ٢٥، معاني الفراء: ٣/ ١٨٩، إعراب النحاس: ١١٤/٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٠٥.

[2] جاهلي، يُنظر الثالث، والرابع، والخامس في (الأصمعيات: ١٥٣)، وشرح ما يقع فيه التصحيف: ٣٨١، والخزانة: ٤/ ١٨٧، وشرح التصريح: ٢١/٢، وفي النفس شيء من قافية البيت الأول.

[3] لم تكتف (ما) عمل رب.

[4] شواهد العيني: ٣/ ٣٣٢، وأكثر النحاة بعد يجمعون على كفّها، وشرح التصريح: ٢١/٢، لسان العرب: جرر.

[5] في (كما الناس)، وفي نسخة (ت): مجروم له.

أو اسمًا [١]، كقوله تعالى: ﴿**أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**﴾ [٢].

وقول الشاعر [٣]:

نامَ الخليُّ فما أُحِسُّ رقادي والهمُّ محتضرٌ لديّ وسادي

مِنْ غيرِ ما سَقَمٍ ولكنْ شَفَّني همٌّ أراه قَدْ أصاب فؤادي

وقوله [٤]:

..... ولا سِيّما يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ

فيمن جَرُّ، كما سيأتي، وهلْ زيادتها [٥]، فيما نحن فيه لازمة [أو لا][٦]. لا][٦].

ذهب ابن هشام الخضراوي [٧]، إلى الأول، ونَصَّ سيبويه[٨]، على جواز جواز الحذف كما يأتي، ولا يَرِدُ على هذا أن سِيَّا حينئذٍ معرفة، لإضافته إلى

---

[١] أي: أن يكون الجار اسمًا، ويريد الإضافة.

[٢] القصص: ٢٨.

[٣] للأسود بن يعفر: جاهلي (شرح ما يقع فيه التصحيف: ٤٠٥)، والخزانة: ١/ ١٩٥، والعيني: ١/ ٣١٣، والشاهد في فصل (ما) بين غير وسقم، أي: بين المضاف والمضاف إليه، والشاهد في البيت الثاني.

[٤] لامرئ القيس في معلّقته (الديوان: ١١)، وتمامه: ألا ربّ يوم لك منهن صالح، وقد أورد شراح المعلقات لغات ما بعد لاسيّما.

[٥] أي: زيادة (ما).

[٦] أي: يجوز حذفها.

[٧] همع الهوامع: ٣/ ٢٩٢، وحاشية الصبان: ٢/ ١٦٧، والخضراوي هو: مُحَمَّد بن يحيى، توفّى بتونس بتونس عام ٥٧٥، (بغية الوعاة: ١/ ٢٦٧).

[٨] الكتاب: ٢/ ١٧١.

العَلَم لِما أسلفناه لك، من أنّها كَ(مِثْل) في الإبهام، ولهذا صحَّ أن تعمل فيه (لا)، وكذا يقال فيما يأتي فلا تغفلْ.

ويحتمل أنَّ (ما) نكرة تامّة مضافة إليه [1]، وما بعدها مجرور بدلٌ مِنْها، هذا على جَرّ زيد[2]، وأمّا على رفْعِه فيحتمل أن تكون (ما) نكرة موصوفة، أو اسمًا موصولاً، وما بعدها خبر لمحذوف[3]، وجوبًا، والجملة صفة[4]، أو صلة[5]، وخبر (لا) على هذه الأوجه محذوف، أي: موجود، والتقدير: ولا مثل زيد، [أ] ولا مثل شيء هو زيد [6]، [أ] ولا مثل الذي هو زيد موجود، وحركةُ (سيّ) -على هذه الأوجه- إعرابيةٌ[7]؛ لأنّها مضافة، وإنّما قلنا: إنَّ ما بعدها خبر لمحذوف وجوبًا لما قال المصَرّح عند قول الموضّح[8].

[مطلب: يستثنى من الطول ، لا سيّما زيد]

ولا يكثر الحذف في غير (أي) إلّا إذا طالت الصِّلة، ونصّه[9]: "ويستثنى من اشتراط الطول (لا سيّما زيد)، فإنّهم جوّزوا في (زيد) إذا رُفِع،

---

[1] في (ح، ت): مضاف.

[2] الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ٤٥.

[3] لمبتدأ محذوف.

[4] إذا جعلت (ما) موصوفة.

[5] إذا جعلت (ما) موصولة، (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ): ٣/ ٢٩٢).

[6] التقدير الأول في حالة جر زيد، والثاني في حالة رفعه، والأمثلة من الأشموني: ٢/ ١٦٧، والدماميني: ١/ ٢٨٤.

[7] الأشموني: ٢/ ١٦٧، والفوائد العجيبة: ٤٥.

[8] الموضح هو ابن هشام، والمصرح هو خالد الأزهري.

[9] حاشية الصبان: ١/ ١٦٨.

أن تكون (ما) موصولة، وزيد: خبر لمبتدأ محذوف[١] وجوبًا، والتقدير: لا سيّ سيّ الذي هو زيد، فَحُذِفَ العائد وجوبًا، ولم تَطُل الصِّلة، وهو مقيس لا شاذٌّ؛ وذلك لأنهم نزلوا (لا سيّما) منزلة (إلّا) الاستثنائية، فناسب أنْ لا يصرّح بعدها بجملة.

فإنْ قلتَ: لا سيّما زيد الصالح، أو المتقدّم على أقرانه، فلا استثناء لِطولِ الصلة بالنعت[٢] فقط، أو به وبمعموله كقول امْرِئ القيس:

..... **ولا سِيّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ**

فيمن رفَعَ: قلتُ: ومنْه يُعْلَم ما في قول المغني، والأشموني[٣]، ويضعّفه، ويضعّفه، يعني أنّ الرفع في نحو: لا سيّما زيد حُذِف العائدُ المرفوع[٤]، مع عدمِ الطول[٥]، نعم يضعّفه إطلاق (ما)[٦]، على العاقل، إذ الأصل أنْ تطلق تطلق على غيره [٧]، أو عليه مع غيره[٨]، نحو ﴿**سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ [٩].

---

[١] لمبتدأ محذوف.

[٢] حاشية الصبان: ١/ ١٦٨.

[٣] شرح الأشموني: ٢/ ١٦٧.

[٤] المغني: ١/ ١٤٨.

[٥] أي: مع عدم طول الصّلة.

[٦] (ما الموصولة) هي التي يصحّ في موضعها (الذي).

[٧] على ما لا يعقل.

[٨] على العاقل المختلط بغيره.

[٩] الحشر: ١.

قلتُ [1]: يمكن أنْ يُجاب عَنْه، بأنَّ (ما) قدْ تكون للمبهم أمره من الأشخاص[2]، كقولك وقد رأيتَ شبحًا من بعيد: انظرْ إلى ما ظهر، فليكنْ ما نحن فيه من هذا، ويبيّنه ما بعده، فتأمل، وقد ظهر لك أنَّ ما بعد (لا سيّما) يُرْفَع، ويُجَرَ من غير فَرْقٍ بين نكرة ومعرفة.

وأمّا نصبُه فإنْ كان معرفةً كـ(زيد) في المثال امْتَنَعَ عند الجمهور [3]، فقد قال بعضهم [4]: لا أعرف له وجها، لكنْ قال بعضهم [5]: يوجه ذلك، ذلك، بِجَعل (ما كافة، ولا سيما بمنزلة إلّا الاستثنائية كما تقدّم يعني: فهو منصوبٌ على الاستثناء.

قال في المغني [6]: وَرُدَ هذا: بأنّ المستثنى مخرَّجٌ، وما بعدها داخلٌ من باب الأولى، وأجيب: بأنّه مخرجٌ ممّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا أ.هـ. لكنَّ قوله[7]، (منقطعًا) الأولى بدله (متّصلاً): إذ المعنى تساوى القوم في القيام إلّا زيدًا، فإنّه فاقَهم، قلتُ: وعلى هذا فحركة (سيّ) بناء، ولا خبر لها، مثل: إلّا ماءَ[8]، وإنْ نُزّلت منزلة

---

[1] منطوق القول في الأشموني: ١/ ١٥٤.

[2] يريد بالمبهم عدم تمييز الإنسان من غيره، أو الذي لا يعلم جنسه.

[3] المغني: ١/ ١٤٠، الأشموني: ٢/ ١٦٨، شرح الرضي: ٢/ ١٣٥.

[4] هو ابن الدهان المتوفى عام (٥٦٩هـ)، المغني: ١/١٤٠، والدماميني: ١/٢٨٤.

[5] المغني: ١/ ١٤٠.

[6] المغني: ١/ ١٤٠.

[7] أي قول ابن هشام في المغني.

[8] إذا دخلت الهمزة على (لا) فلها أحوال: منها أن تكون للتمنّي، في مثل: ألا ماءَ، ومذهب الخليل وسيبويه كونها عاملة عمل إنَّ، ولا خبر لها، كما أن أتمنى لا خبر لها، ومذهب المبرد

منزلة (إلّا) فيستصحب إعرابها قبل التنزيل وبعده، كما يأتي مثله في استعمالها بمعنى خصوصًا على ما فيه من تنزيل الاسم منزلة الحرف، فتأمّلْ.

ورُدَّ هذا التوجيه من أصله بأنَّ (لا سيّما) تقترن بالواو و (لا) لا تقترن بها، فالأحسن أن يوجَّه كما قال الدماميني [1]: بأن (ما) تامّة بمعنى شيء، مضاف إليه، والنّصبُ بتقدير أعني، وحركة (سيّ) حينئذٍ إعرابية، والخبر محذوفٌ أيضًا، أي: ولا مثل شيء، أعني به: زيدًا موجودًا، ويجوز أنْ يكون تمييزًا على مذهب مَنْ يجوّز تعريف التمييز [2] كَـ:

.... **طَبْت النفسَ**..... [3]

وإن كان نكرة لم يمتنعِ النصبُ إجماعًا [4] كما روي:

..... **ولا سيّما يومًا**.....

ويكون حينئذٍ تمييزًا، كما يقعُ التمييز بعد (مِثْل) في ﴿ **وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾ [5] و(ما) كافّة عن الإضافة، فالفتحة بنائية مثلها في (لا رَجُلَ)،

والمازني أنّها تعمل عملها مجرّدة، فهنا بها حاجة إلى اسم وخبر، (الكتاب: ٢/ ٣٠٧، المقتضب: ٤/ ٣٨٢، الانتصار: ١٥٨، شرح التصريح: ١/ ٢٤٥).

[1] حاشية الدماميني: ١/ ٢٨٤، والدماميني هو صاحب تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب (ت ٨٣٨هـ)، (البغية: ١/ ٦٦).

[2] وهم الكوفيّون (شرح الرضي: ٢/ ٧٢، والمسائل المشكلة: ٣١٧).

[3] شعر لراشد اليشكريٍ، وتمامه:

رأيتك لَما أنْ عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبْتَ النفسَ يا قيس عن عمرو

يريد: طِبْتَ نفسًا (شرح المفضليات: ٢/ ١٠٨٥، والعيني: ١/ ٥٠٢).

[4] الكتاب: ٢/ ٢٧٤، وشرح الرضي: ٢/ ١٣٥، والأشموني: ٢/ ١٦٧.

[5] الكهف: ١٠٩.

ونوقش بأنَّ التمييز من تمام المعنى، والعامل فيه ما فُسِّر به، فتكون (سيّ) شبيهة بالمضاف، فتكون حركتها إعرابية.

وأجيب بأنَّ هذا من باب تمييز المبني لا من باب بناء المميّز، كما قالوا في وصف المنادى، ونداء الموصوف، وستستفيد بيانه فيما يأتي، وظاهر هذا أنَّ التمييز لِـ(سيّ)، ويُرَدّ عليه أنَّ الشيخ [1]، مثلاً في قولنا: أكرم العلماء ولا سيّما شيخًا لنا، ليس نفس السيّ المنفي، بل هو مغاير له قطعًا، فكيف يفسّره، قاله العلّامة القاسمي [2].

فالأوّلى بلْ المتعيّن جعله تمييزًا لِـ(ما)، وبجعلها نكرة تامّة مضافًا إليها، ففتحته إعراب، وخبر (لا) محذوف كما تقدّم غير مرّة، وعلى هذا فلا مناقشة، ولا احتياج للجواب عَنْها، وقد علمتَ ممّا اسلفنا لك أنّه رُوِي قول امرئ القيس:

..... **ولا سيما يومٌ بدارة جلجل**

بالأوجه الثلاثة [3]، وإعرابه بأوجهه كلّها واضحٌ ممّا قدّمناه فلا نطيل بإعادته.

- **لطيفة:**

امرؤ القيس هذا هو: ابن حُجْر – بِضَمّ الحاء المهملة، المقدّمة على الجيم – الكندي، واسمه مليكة [4]، وقيل غير ذلك [5]، ويلقب بأبي الفروج

---

[1] أصل الرد للصبَّان في حاشيته: ٢/ ١٦٨.

[2] القول بلا نسبة في حاشية الصبان: ٢/ ١٦٨.

[3] بجر يوم، ورفعه، نصبه (همع الهوامع: ٣/ ٢٩٢).

[4] شرح ما يقع فيه التصحيف: ٤٢٣.

[5] وقيل: عدي، أو: حندج، (المزهر: ٢/ ٢٦٥).

– بالفاء والجيم – جمع فرج، لأنّه لم يعقّب ذكرًا، وقيل – بالقاف والحاء المهملة – جمع قرح، لتقرّح جسده[1]، عند موته قريبًا من جبل عسيب الذي قال فيه [2]:

أجارتَنا إنَّ الخطوبَ تنوبُ وإنّي مقيمٌ ما أقامَ عسيبُ
أجارتَنا إنَّا مقيمان هاهنا وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسيبُ
فَإنْ تصلينا فالقرابةُ بيننا وإنْ تهجرينا فالغريبُ غريبُ

وكان من أبناء الملوك، وهو جاهليّ، وقد ورد أنّه حامل لواء الشعراء إلى النّار، وقد تسمّى بامرئ القيس كثيرون [3].

ودارة جلجل [4]: اسم لغدير ماء، ويومه هو يوم دخوله خِدْر عُنيزة وعقر مطيّته للعَذارىَ، وذلك أنَّ حَيّه ارتحلوا وتقدّم رجاله، فسار معهم نحو غَلْوةٍ من الطريق، ثمَّ كَمَنَ منهم في غيابة [5]، إلى أن وردت النساء، ونزلنَ يغتسلنَ في ذلك الغدير، فقعد على ثيابهنّ، وآلى ألّا يعطي واحدة ثوبها؛ حتى تخرج كما هي فتأخذه، فأبين من ذلك حتى ارتفع النهار، فخرجنّ بالرّغم، وقلنّ له: حبستنا وأجعتنا، فنحر لهن ناقته، فأكلّنَ مِنْها، وركبت كل واحدة في هودجها على ناقتها، وفرقْنَ متاعه، وحملته عنيزة على غارب

---

[1] شرح مقصورة ابن دريد: ٢٠٤، ومن كُناه: أبو وهب، أبو الحارث، الملك الضليل (الأغاني: ٩/ ٧٨).

[2] ملحق الديوان: ٣٧٥.

[3] منهم: المهلهل الشاعر، ومنهم ابن عابس الشاعر، ومنهم الذائد الشاعر، وقيل: هم عشرة.

[4] قيل: إنّها من ديار نجد، وقيل غير ذلك (معجم البلدان، ٢/ ١٥٠).

[5] الغيابة: المهبط من الأرض.

بعيرها، فأخذ يجتني جناها المعلّل، وجعلت تقول له: عقرت بعيري فانزل، وإلّا رجلتني، أي: صيّرتني راجلة، وذلك قوله [1]:

ويوم دخلتُ الخدرَ خدرَ عُنيزةٍ فقالت: لك الويلات إنك مرجلي
تقول وقد مالَ الغبيطُ بنا معًا عقرتَ بعيري يا امْرأ القيس فانزلِ
فقلتُ لها: سيري وأرخي زمامَه ولا تحرميني من جناكِ المعلّلِ
فمثلكِ حبلى قد طرقت ومُرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحْولِ

وهذا من معلّقته المشهورة التي أوّلها:

قفا نلكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللّوى بينَ الدخولِ فَحَوملِ

وعُنيزة لقبُ فاطمة التي قال فيها من هذه القصيدة:

أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلّل وإن كنتِ قد أزمعتِ صَرْمي[2] فأجملي

وليست غيرها كما توهم القاصر. أ. هـ.

---

[1] الديوان: ١١، وشرح المعلّقات للزوزني: ٣٩.

[2] في المخطوط: صرْمًا.

[مطلب: مذهب الأخفش في "لا سيما"]

وهذا الإعراب الذي ذكرناه هو الصحيح المختار، وقال الأخفش [1]: إنَّ (ما) خبر (لا)، ففتحة (سي) بناء، ورُدَّ عليه بأمرين[2]:

- الأول: قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عِوَض، ولا تثنية، وذلك لا يصحّ.
- الثاني: أَنَّ الخبر حينئذٍ معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف.

لكن يجاب عن هذا الثاني بأنه يقّدر (ما) نكرة موصوفة لا اسمًا موصولاً، أو أنّه رجع إلى قول سيبويه [3]، في: لا رجلَ قائمٌ، أن ارتفاع الخبر كان بما كان مرتفعًا به لا بـ(لا النافية). أ. هـ.

قلت: لا يخفى ما في هذا الجواب الثاني من نسبة التلاعب له، ثمَّ أقول: إنَّ مذهبه لا يظهر مع جَرِّ ما بعدها، وإلّا أشكل إعرابه، فَافْهمْ.

---

[1] شرح ابن يعيش: ١/ ١٠٦، والأخفش هو سعيد بن مسعدة، توفي عام (٢١٥هـ)، (طبقات الزبيدي: ٧٢).

[2] المغني: ١/ ٣١٣.

[3] الكتاب: ٢/ ٢٧٤.

[مطلب: مذهب أبي علي الفارسي في "لاسيما"]

وقال الفارسي [1] في الهيتيات: وهي مسائل أملاها في (هيت): بلدٌ على الفرات:

إذا قيل: قاموا لا سيّما زيد، فـ(لا) مهملة نافية، و(سي) حال، أي: قاموا غير مساوين لزيدٍ في القيام، بل هو يفوقهم، ويجري في (ما) و(ما بعدها) ما تقدّم في المذهب الأوّل، واعْتُرِض على كلامه من وجهين [2]:

الأول: أنّ (لا سيّما) قد تقترن بالواو، فلوْ كانت حالاً لمْ يصحّ ذلك: لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو، كما عُلِم في محلّه.

وأجيب: بأنّه لم يقلْ ذلك في جميع محالها، حتى يُعْتَرض عليه بما ذُكِر، بلْ لا يقول ذلك إلّا حيث تجرّدت من الواو، وإلا وافق الجمهور.

الثاني: أَنَّ (لا) إذا دخلت على خبرٍ مفرد، أو نعت، كذلك أو حال كذلك وجب تكرارها، نحو ﴿ **لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ** ﴾[3]، ونحو ﴿ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ** ﴾ [4].

ونحو: جاء زيدٌ لا خائفاً ولا أسفاً، وأمّا قوله [5]:

---

[1] المغني: ١/ ٣١٣، والفارسي: هو أبو علي الحسن بن أحد، توفي عام (٣٧٧هـ) (تاريخ العلماء النحويين: ٢٦)، وطبقات الزبيدي: ١٢٠، وهيت: بلدة في غرب العراق (معجم البلدان، ٥/ ٤٢٠)، وله رأي آخر في (سيّ) في البغداديات: ٣١٧.

[2] المغني: ١/ ٣١٣.

[3] الصافات: ٤٧.

[4] النور: ٣٥.

[5] رجل من سلول في الكتاب: ٢/ ٣٠٥، وللضحاك بن النهام في تصحيف العسكري: ٤٠٥، وينظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر: ٣١٧.

وأنـتَ امـرؤٌ مِنّـا خُلِقْـتَ لِغَـيرِنا حياتُـك لا نفـعٌ وموتُـكَ فـاجعُ

وقوله [1]:

قهـرتُ العِـدا لا مسـتعينًا بِعُصـبةٍ ولكـنْ بأنـواعِ الخـدائعِ والمكـرِ

فضـرورة، ولم تُكَـرَّر هنـا، مـع دخولهـا علـى حـال مفـرده، وأجـاب الدماميني [2]: بأنّه يُكتفى بالتكرار المعنوي، وهو موجودٌ هنا: إذ المعنى قاموا لا مثـل زيـد، ولا أولَى مِنْـه، بـلْ هـو أولَى مـنهم، ونظـيره قـول صـاحب الكشاف[3] في توجيه قوله تعالى: ﴿ **فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ** ﴾ [4] -مع وجوب التكرار أيضًا إذا دخلت على فِعلٍ ماضٍ لفظًا ومعنًى- أنه في تأويل: فلا فكَّ رقبة، ولا أطعم يتيمًا.

وإنّمـا لمْ تتكـرّر في قولـه: لا شُـلَّت يـداك [5]، وقـولهم: لا فَـضَّ الله فاك[6]، وقوله[7]:

..... **ولا زال مـــنهلًّا بجرعائـــك القطـــرُ**

وقوله [8]:

---

[1] بلا نسبة في: الجنى الداني: ٣٠٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٨، والأشموني: ١٨/٢.

[2] حشية الدماميني: ١/ ٢٨٣.

[3] تفسير الكشاف: ٤/ ٢٥٦.

[4] سورة البلد: ١١.

[5] أي: لا يبست، ولا ذهبت.

[6] أي: لا كسرت أسنانك بمعنى: لا جعل الله لك فضاءً لا أسنان فيه (الزاهر: ٧٤/١٠).

[7] ذو الرّمة، وصدره: ألا يا أسلمي يا دارميّ على البلى، (الديوان: ٢٩٠).

[8] ابن قيس الرقيات في ديوانه: ٣، والكتاب: ٣/ ٣١٣، والخصائص: ٢١٢/١، وتمامه: (هل يصبحن إلا لهن مطلب؟).

لا باركَ الله في الغـــــــــواني .....

مع أنّ الفعل ماض، لأنَّ المراد مِنْه الدّعاء، فهو مستقبل في المعنى، ومثله في عدم التكرار قولك: والله لا فعلتُ كذا، وقوله [1]:

حسبُ المحبّين في الدنيا عذابُهم تالله لا عذَّبْهمُ بعدها سَقَرُ

لكن ليس ذلك: لأن المراد منه الدعاء، بل لعدم قصد المضي.

وشذّ عدم تكرارها في غير ذلك كقوله [2]:

لا همّ إنَّ الحارثَ بنَ جَبَلَه
زَنّا علـى أبيه، ثمَّ قتلَه
وكان في جاراته لا عَهدَ لَه
وأيّ أمرٍ سيّءٍ لا فَعلَه

قاله في المغني[3]، ثمَّ إنَّ العلّامة الشمّني[4] تعقّب جواب الدماميني: بأنَّ مدخول (لا) نفسه في الآية معناه متعدّد، بخلاف ما نحن فيه، فإنَّ مدخول (لا) في (لا سيّما زيد) غير متعدّد. أ. هـ.

قال بعض المحقّقين: لو قُدِّر الشقّ الثاني من شِقَّي التكرار مقدّمًا، كأن يقال: قاموا لا أولَى من زيدٍ ولا مثله، بل هو أولَى منهم، يرتفع هذا

---

[1] مؤمل بن أُميل – أموي، عباسي – (شرح الرضي: ٤/ ١٣، والخزانة: ٣/٥٢٢).

[2] رجز لشهاب بن العيف (الأمالي الشجرية: ٢/ ٣٢٣)، وموارد البصائر: ٣١٧، ولا هم، يريد: اللهم فحذف (ألـ) للضرورة، و(زنَا) أصله زناء بمعنى: الضيق (شرح أبيات إصلاح المنطق: ٣٢٢). وبلا نسبة في لسان تاعرب: زَنَى.

[3] ١/ ٢٤٣.

[4] الشمّني: ١/ ٢٨٤: هو أحمد بن مُحَمَّد القسنطيني شارح المغني (ت٨٧٢هـ)، البغية: ١/ ٣٧٥.

التعقيب، بلْ يزول الاعتراض بالوجه الأوَّل، إذ الواو حينئذٍ ليست داخلة على حالٍ مفردة قصدًا، بلْ للعطفِ على ذلك المقدّر.

[مطلب: استعمال لا سيّما بمعنى خصوصًا]

وقَدْ تستعمل (لا سيّما) بمعنى خصوصًا [1]، ويُحذف ما بعدها، ويؤتَى بحالٍ مفردة، أو ظرفٍ، أو جملةٍ، أو بالجملة الشرطية، وتكون[2] حينئذٍ منصوب المحلّ على أنّها مفعولٌ مطلق بفعل محذوف تقدير (أخصّه)، لكن مع بقاء (سيّ) على أنّه اسْم (لا التبرئة) ولا خبر لها، كقولهم، ألا ماء، بمعنى أتمنّى، كما هو موضح في محلّه، وعلى هذا فـ(ما) كافة [3]، وفتحة[4]، (سيَ) بنائية[5]، فإذا قلت:

- أحبُّ زيدًا ولا سيّما راكبًا.
- أو: ولا سيما على الفرس.
- أو: ولا سيما وهو راكب.
- أو: ولا سيما إن ركب.

فـ(لا سيما) برمّتها في محلِّ نصب مفعول مطلق لفعلٍ محذوف، والتقدير أخصّ زيدًا بمحبّتي، خصوصًا، مع بقاء الإعراب الأصلي[6] إلى

---

[1] شرح الرضي: ٢/ ١٣٦، بمعنى أنّها تقوم مقام خصوصًا.

[2] أي: لا سيّما.

[3] أي: كافة عن الإضافة.

[4] (فتحة) ساقطة من (ح).

[5] شرح الرضي: ٢/ ١٣٧، الدماميني: ١/ ٢٨٤.

[6] يشير هنا إلى حالة النصب.

(لاسيما) و(راكبا) أو (على الفرس)، أو هو (وهو راكب) حال من مفعول ذلك الفعل المقدّر، ومثله (ولا سيما إنْ ركب)، أي وأخصّه بزيادة محبّتي إنْ رَكِب، وجواب الشرط مدلول عليه بذلك المقدّر، أي: إنْ ركبَ أخصّه بزيادة محبّتي.

[مطلب: استعمال لا سيّما بمعنى: اختصاصًا]

ويجوز أنْ يكون (لا سيّما) بمعنى المصدر اللازم، أعني اختصاصًا، فيقدّر الفعل (يختصّ) ويكون "راكبًا" وما بعده حال من فاعل هذا المقدّر اللازم، والمعنى: يختصّ زيد بزيادة محبتي اختصاصًا في حالة ركوبه، وعلى هذا يحمل، ما ذكره الأخفش [1]، من قوله: "إنَّ فلانًا الكريم ولاسيما أن آتيه قاعدًا، إذ التقدير: ويختصّ بزيادة الكرام اختصاصًا في حالة قعوده.

ويجوزُ الإتيانُ بالواو[2]، في هذا الاستعمال، أعني: استعمالها بمعنى المصدر، ويجوز عدم الإتيان، لكنّ الأوّل أكثر، وهي هنا — أيضًا — اعتراضية[3].

قال بعض المحققين[4]، ويُجُوز أن تكون للعطف، والأوَّل أولَى. أ. هـ. لكن قول الدماميني أولَى، "وعلى هذا فـ(ما) كافة، لا يتعيّن إذا كان ما بعد (لا سيما) ظرفًا، بلْ يجوز جعلها موصولة، أو موصوفة، مضافًا إليها، وفتح (سيّ) إعراب، والظرف صلة، أو صفة، والخبر محذوف". أ. هـ.

---

[1] الصحاح: سيا: ٦/ ٢٣٨٧.
[2] قبل (لا سيما).
[3] شرح الرضي: ٢/ ١٣٧، والدماميني: ١/ ٢٨٤.
[4] النص بتمامه من شرح الرضي: ٢/ ١٣٧.

قلتُ: وظاهره أَنّه إذا كان بعدها غير الظرف ممّا تقدم يتعين كونُ (ما) كافة، والظاهر أنّه يجوز جعلها نكرة تامّة مضافًا إليها، فتأمّل منصفًا.

[مطلب: في قولهم: لا سيّما والأمر كذا]

ومن هذا الاستعمال علمتُ أَنَّ قولَ المؤلّفين[1]: لا سيّما والأمر كذا وكذا، تركيبٌ عربي لا خطأ فيه، خلافًا للمرادي، ولِمَن قال [2]، من استعملها على غير ما جاءت به في قوله:

..... **ولا سيّما يومٌ بدارةِ جلجلِ**

فقد اخطأ، ونظيرُ جعل (لا سيّما) بمعنى خصوصًا مع بقاء إعرابه الأصلي – وهو كون (سيّ) اسمًا لـ(لا) – نقلُهم أيّها الرّجل من النداء إلى الاختصاص[3]، مع بقاء حاله في النداء مِن ضمّ (أي) ورفع الرجل. وتوضيح ذلك على الوجه الأكمل: أَنَّ أيًّا إذا نُوديت بُنيت على الضمّ؛ لأنّها نكرة مقصودة و(ها التنبيه) زائدة لازمة للفظ، أي، وأيّة عوضًا عن المضاف إليه، إذا أتبعت يلزم تابعها الرفع على الأصحّ، وأنْ يكون بأل الجنسية أو اسْمِ اشارة، وإنّما رُفع مراعاة للفظ، أي إنَّ المتبوع مبني، وحركةُ البناء لا تتبع؛ لأنها أشبهت حركة الإعراب من حيث طروُها بِطَرْق العامل، وزوالها بزواله، فكأنّها حركة إعراب، فَصَحّ اتباعها كما صَحَّ لحاق التنوين بها في قوله [4]:

---

[1] حاشية الصبان: ٢/ ١٦٨، والدماميني: ١/ ٢٨٤.

[2] القول لثعلب الكوفي في الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٥.

[3] للجامع المعنوي بينهما، وبيانه في (حاشية الصبان: ٢/ ١٦٨).

[4] لقُتيلة بنت النّضر، وروايته في اللسان: ضنأ، وعرق (أمُحَمَّد ولأنت ضنء، نجيبة)، والضنء: الأصل والشاهد في تنوين المنادى المبني: أمُحَمَّد.

أمحمــدٌ ولأنــت خــيرُ نجيبــةٍ في قومِهــا والفحــلُ فحــلٌ مُعْــرِقٌ

وإلّا فالمبني لا ينوّن، يعني تنوين تمكين، وإنّما وجب هذا الرفعُ؛ لأنّ التابعَ هو المقصود بالنداء [1]، وهو مفرد معرفة، وما كان كذلك لا يُنْصَب، قاله المصرّح [2].

فإنْ قلتَ: يرِدُ على هذا أَنَّ الرجل – مثلاً – في "يا أيُّها الرجل"، صفة لأي، والصفة لا تكون مقصودة.

قلتُ: معنى كونها غير مقصودة أنّها غير مقصودة بالنسبة، لا أنّها غير مقصودة أصلاً، فالرجلُ وإنْ لمْ يقصد – بالنسبة بحيث أنَّه يكون المنادى، وإلّا لوجب أن تكون (يا) داخلة عليه – لكنّه مقصودٌ في الأصل والحقيقة، كذا في ياسين [3].

[مطلب: نوع ضمّة الرجل في: يا أيُّها الرجلُ]

وهَلْ ضمّته ضمّة إعراب، أو بناء، أو اتباع، لهُمْ في ذلك كلامٌ طويل، والذي أقبله، ولا أقبل غيره أنّها ضمّة اتباع لا غير، إذ لو كانت ضمّة إعراب لكانت من غير عامل، وكون (ياء) هي العامل – بأنْ يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى، كما أجاب به المصرّح [4]– بعيد، لم يقُلْ به أحدٌ.

---

[1] المقتضب: ٤/ ٢١٦.

[2] شرح التصريح: ٢/ ١٧٤.

[3] حاشية الشيخ ياسين: ٢/ ١٧٤، والمرادي: ٣/ ٢٩٨.

[4] شرح التصريح: ٢/ ١٧٥.

ولو كانت حركةُ بناء لَزِمَ أنّ ما فيه "أل المعرفة" يُبنى، ولا قائل به، ولا مساعد عليه، فالأسلم أنّها للإتباع، لأنّ له نظائر، فتدبّر، فإنّه أشكل على كثير.

ثمَّ رأيتُ وقت تبييض هذا المحل أَنَّ الصبّان [1]، نقل عن السيوطي أنه قال: "والمتّجه وفاقًا لبعضهم أَنَّ ضمّة التابع إتباع، لا إعراب، ولا بناء. أ. هـ. بحروفه، وهو عينُ ما قلتُه، ورأيتُ إيضاح الأمير[2] عن المغني قال: "واختار الشيخ الدماميني أَنَّ الضمّة حركة إتباع لا إعراب". أ. هـ.

ونظر فيه الأمير بما هو واضح الاندفاع بما هو في حواشي الأزهرية، فانظر ذلك متأمّلاً، إذا علمت ما تلوناه عليك.

[مطلب: يشارك الاختصاص النداء في أمور]

فأعلمْ أنَّ الاختصاص يشارك النداء في أمورٍ، منها [3]:

- أَنَّ كـلًّا منهمـا يفيـد الاختصـاص، أمّـا النـداء فيفيـد الاختصـاص بالمخاطب، وأمّا الاختصاص فيفيد الاختصاص بالمتكلّم غالبًا، وقد يلي ضمير المخاطب – على قِلَّة – كقولهم:

  بك – الله – نرجو الفضل.

- ومنهـا: أَنَّ كـلًّا منهمـا يقـع في معرض التوكيـد، أمّـا الاختصـاص فظاهر، وأمّا النداء فكقولك لمن هو مُصْغٍ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

---

[1] الصبان: ٣/ ١٤٩.

[2] لم أقف عليه في باب أي.

[3] الاقتباس من شرح التصريح: ١٢/ ١٩١، وشرح المفصل: ٢/ ١٧، والأشموني: ٣/ ١٨٥، والمقرّب: ٢٧٧.

ومنها: أَنَّ كلّا منهما مختصٌ بالحاضر.

فلمّا شارك النداء في هذه الأمور استعملوا فيه ما استعملوه في النداء لما مرَّ من غير تغيير، فقالوا [1]: أنا أفعل كذا أيَّها الرجلُ: بضم (أي)، ولزوم هاء التنبيه، لِما تقدّم، وضُمَّ التابع اتباعًا، ولزوم (أل) كما كان في النداء نحو: يا أيَّها الرجل، وإنْ لمْ يوجدْ في الاختصاص سبب بناء (أي)، وضمّ الرّجل، إذ حقّهما النصب فيه بالفعل المقدّر، أعني: أخصّ ما.

فصار (أيَّها الرجلُ) مشتركًا في الاختصاص والنداء كما في المغني، وقدْ علمتُ أنَّهم جعلوا هذا نظيرًا لِجَعْل (لا سيما) بمعنى خصوصًا منصوب المحلّ بأخصّ، أو يختص مع إبقائه على ما كان عليه [2]، من جعل (سي) اسمًا لِـ(لا)[3].

[مطلب: وقفة في التنظير المتقدّم]

أقول: ولي في التنظير وقفةٌ ؛ لأنَّ هذا قياسٌ مع الفارق، وذلك لأنَّ الاختصاص قد شارك النداء في أمور مرّت بك، بخلاف (لا سيّما)، فإنّها لم تشارك خصوصًا، أو اختصاصًا في شيء يوجب لها ما يجب للاختصاص مع النداء، ولا يقال: قد تشارك معنًى، وإلَّا وجب لِنَحْو: قامَ زيدٌ، ما لنحو: زيدٌ قائمٌ: لتشاركهما معنى، ولا يكن عندك تردّد في إبطال هذا.

---

[1] شرح المفصل: ٢/ ١٧.

[2] أي حالة النصب.

[3] شرح الرضي: ٢/ ١٣٧.

ولو بَثثْتُك ما حكَّ في صدري من وجوه الانتقاد على هذا لطال الكلام، لكن إن كنتَ ذا فطنةٍ حقّقت الفَرقَ بينهما، فتدبر منصفًا، والسلام.

[مطلب: ما فارق الاختصاص فيه النداء]

وحيث ذكرنا ما توافق فيه الاختصاص والنداء، فَلِنَذْكر ما يفارقه فيه لتتمّ الفائدة فنقول له:يفارق الاختصاص النداء في أمور لفظية، وأمورٍ معنوية.

فأما الأمور اللفظية فتسعةَ عَشر أمرًا:

- أحدها: أَنَّ الاختصاص لا يكون معه حرف نداء، لا لفظًا ولا تقديرًا، بخلاف المنادى فإنّه لا يخلو عن ذلك.
- ثانيها: أنّه[1]، لا يقع في أوّل الكلام، بل إمّا في أثنائه كالواقع بين المبتدأ والخبر، وما أصله ذلك.

فالأول نحو: نحنُ – العربَ – أسخى مَنْ بَذَل [2].

والثاني نحو: إنّا – معاشرَ الأنبياء – لا نُورَث [3].

وإما بعد تمامه، نحو: أمّا أفعل كذا أيَّها الرجل، واللّهم اغفِر لنا أيتها العصابة [4]، بخلاف النداء فإنه يقع في أوّل الكلام.

---

[1] أي: المنصوب على الاختصاص.

[2] المثال من منظومة ابن مالك: ينظر: شرح التميمي

[3] مسند أحمد: ٢/ ٤٦٣، وسنن الترمذي: ٣/ ٨٢.

[4] القول الأول في المرادي: ٤/ ٦٢، والثاني: قول قديم (الكتاب: ٢/ ٢٣٢، والمقتضب: ٢٩٨/٣).

- ثالثها: أَنّه يشترط فيه أن يكون المتقدّم اسمًا بمعناه في التكلّم [١]، وهو الغالب سواء كان مختصًا به، نحو: ارجوني أيّها الفتى، وأنا أفعل كذا أيّها الرجل، أو مشاركًا لغيره فيه كمثال العصابة، أو في الخطاب، وهو قليلٌ شاذٌ [٢]، نحو: بك الله نرجو الفضل، بخلاف النداء [٣].
- رابعها: أنّه يقلّ، بل يشذّ كونه عَلَمًا، كَلفظِ الجلالة في المثال المتقدّم، بخلاف النداء.
- خامسها: أنّه يُنْصَب لفظًا، وإنْ كان مفردًا، إلّا "إيا"[٤]، بخلاف النداء.
- سادسها: أنّه يكون بـ(أل) قياسًا نحو: نحنُ – العربَ – اقرى الناس للضيفِ، بخلاف المنادى [٥].
- سابعها، وثامنها، وتاسعها، وعاشرها: أنّه لا يكون نكرة، ولا اسْم اشارة، ولا موصولاً، ولا ضميرًا، بخلاف النداء فإنّه يكون كذلك.

قلتُ: الأمر العاشر فيه نظر، فإنَّ الضمير إنْ كان للمتكلم، أو الغائب فلا يُنادى اتّفاقًا، فلا يُقال: يا أنا، ولا: يا هو، وأما قولهم (يا هو، يا من لا هو إلّا هو)[٦]، فهو اسْمٌ للذات العليَّة، لا ضمير لها، وإن كان

---

[١] أن يكون المراد منهما شيئًا واحدًا.

[٢] لأنَّ المختصَ ولي ضمير المخاطب.

[٣] الذي يقتصر على المخاطب (شرح ابن يعيش: ٢/ ١٨).

[٤] لأنّ نصبها محلي.

[٥] المثل في سيبويه: ٢/ ٢٣٤.

[٦] ينسب هذا إلى الصوفيّة، ولم يَجْرِ وفق كلام العرب، لأنهم نادوا ضمير الغائب، ولهم حجّتهم.

للمخاطب فالصحيح أنّه لا ينادى، فلا يقال: يا أنت، وشذّ [قوله][1]: يا إيّاكَ قد كَفَيْتُك.

وقوله [2]:

يا أبجـــرَ بـــنِ أبجـــرٍ يا أنْتـــا
أنـت الـذي طلَقـتَ عـام جُعتـا
قـــدْ أحســـنَ الله وقـــدْ أســـأتا

فتوافَق الاختصاصُ والنداءُ في ذلك.

- حـادي عشـرها: أَنَّ (أيا) هنـا[3]، لا تُوصـف باسْـمِ إشـارة، وفي النـداء تُوصفُ بهِ.
- ثاني عشرها: أَنَّ صفة "أيّ" هنا واجبةُ الرفْع، أي: الإتباع على اللفظ اتفاقًا، وفي النداء طرقها خلاف، فقد أجاز المازني [4]، نصبها هناك: لأنّه يتوسّع في النداء، لكثرة دورانه ما لا يتوسّع في الاختصاص.
- ثالث عشرها: أن (أيا) هنا اختلف في ضمِّها، هلْ هو إعراب؟ أو بناء؟ وفي النداء بناء بلا خلاف.

---

[1] الاحوص الأنصاري يخاطب اباه في مجلس معاوية (الخزانة: ١/ ٢٩٠).

[2] سالم بن داره، يخاطب خصمه (الرضي: ١/ ٣٥٠، والخزانة: ١/ ٢٨٩، والمقرب: ١٩٣، ونسب للأحوص، في ملحقات ديوانه: ٢٩٠).

[3] في الاختصاص.

[4] المقتصد: ٢/ ٧٧٨، والأشموني: ٣/ ١٥٠، ١٨٦، والمازني هو بكر بن مُحَمَّد، توفي سنة (٢٣٦هـ)، (أخبار النحويين البصريين: ٥٧، وطبقات الزبيدي: ٨٧)، فالمازني أجاز نصب (أي) في النداء.

- رابع عشرها: أَنَّ العاملَ المقدّرَ هنا من مادة (الاختصاص) وفي النداء من مادة "الدعاء".
- خامس عشرها: أَنَّ العامل هنا لمْ يعوّضْ عَنْه شيء، وفي النداء عُوِّضَ عنه حرفه.
- سادس عشرها: أنّه لا يعني به إلّا نفس المتكلّم، بخلاف النداء، قلتُ: وربمّا أغنى الثالث[1]، عن هذا، فتأمّل.
- سابع عشرها، وثامن عشرها، وتاسع عشرها: أنّه لا يُرَخَّم، ولا يُسْتَغاث به، ولا يُنْدَب بخلاف المنادى.
- **وأمّا الأمورُ المعنوية فثلاثة:**

الأول: أَنَّ الكلام مع الاختصاص خبر، ومع النداء إنشاء.

الثاني: إنَّ الغرضَ من الاختصاص تخصيص مدلوله، بما يُنْسَب إليه من بين أمثاله.

الثالث: أنّه مفيدٌ للفخر، أو التواضع، أو زيادة البيان [2]، بخلاف النداء فيهما [3]، والله أعلم.

---

[1] أي الأمر الثالث السابق الذكر.

[2] نحو: أنا أكرم الضيف أيّها الرجل، فهذا في صورة النداء، وليس منه.

[3] الغرض الأساس من النداء هو طلب الإقبال.

[مطلب: تخفيف لا سيما بحذف الياء [1]]

وقد تُخَفَّف (لا سيّما) بحذفِ إحدى ياءيها، وهلْ المحذوف الأولى؟ أو الثانية؟

اختار ابنُ جني الثاني، وحُرِّكت عينُها، وهي (الياء الأولى) بحركة اللام، وهي الياء المحذوفة.

واختار ابو حيّان الأولى، وذلك كقوله [2]:

فِه بالعقودِ والأيمان لا سيَّما عقدٌ وفاءٌ به مِنْ أعظمِ القُرَبِ

أي: أوفِ بالعقود، فهو أمرٌ مِنْ: وَفَى يفي، والهاء للسّكْت، ينطق بها وقفًا، لا وَصْلاً [وهذا] إجراء للوصْل مجرَى الوقف.

[مطلب: حذف واو "ولاسيّما"]

وقد تُحْذَف الواو أيضًا، فيقال: لا سيَّما [3]، كما في البيت، وفي إعرابها حينئذٍ جميع ما سَلَف.

[مطلب: حذف "ما" لاسيّما]

وأمّا (ما) فقد ذكرْنا لك أنّها لازمة عند بعضهم [4]، وَغير لازمة عند سيبويه [5]، فيجوز حذفها عنده.

---

[1] الفقرة بأقوالها في شرح الرضي: ٢/١٣٦،والأشباه والنظائر: ١/٦٠، وحاشية الصبان: ٢/١٦٨.

[2] بلا نسبة في همع الهوامع: ٣/ ٢٩٤، والأشموني: ٢/ ١٦٨، والدماميني: ١/ ١٦٨.

[3] شرح الرضي: ٢/ ١٣٦.

[4] هو ابن هشام الخضراوي في حاشية الصبان: ٢/ ١٦٧.

[5] الكتاب: ٢/ ١٧١.

قلتُ: الظاهر أَنَّ الاسم الذي بعدها لا يجوز حذفهُ عند حذفِها، بل ينبغي (له) أنْ لا يجوز غيرُ جرّهِ، فلا يقال: لا سيّ راكبًا – مَثَلاً – ولا: لا سيّ زيد، بالرفع، أو بالنصب، بل يتعيّن الجرّ، لِئلّا يلزم قطع (سيّ) عن الإضافة من غير عِوَض، ولا تثنية، مع أنّها لا تقطع عن الإضافة عند الخلوّ عمّا ذُكِر، فتأمّل.

[مطلب: حذف "لا" لاسيما]

وأمّا حذف (لا) فقدْ حكَى الرضيُّ[1]، أَنَّه يُقال: سيما، مشدَّدًا، ومخفَّفًا، مع حذف (لا).

قال الدماميني [2]: لمْ أقفْ عليه من غير جهته، بلْ في كلام المرادي أَنَّ (سيّما) بحذف (لا) لمْ يوجد إلّا في كلام من لا يحتج بكلامه [3]، أقول: الظاهر المنع، وإلّا أشكل إعرابها.

وقدْ انتهىَ القولُ في الفائدة الأولى، والله أعلم.

---

[1] شرح الرضي: ٢/ ١٣٦، وينظر: الفوائد العجيبة: ٤٦.

[2] حاشية الصبان: ٢/ ١٦٨.

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ): ٣/ ٢٩٤، نقلاً عن أبي حيّان.

الفائدة الثانية

في بيان إعراب (لا أبا لزيد، أو: لك، أو لي، وبيان معناها)

[مذهب النّحاة في: لا أبا لك]

اعلمْ أَنَّ النّحاة اختلفوا في قول العرب: لا أبا لك [١]، ولا أبا لي، ولا أبا لزيد، بإثبات ألف **أبا** على ثلاثة مذاهب.

- **المذهب الأول**: وهو مذهب سيبويه، والجمهور [٢]، أَنَّ (أبا) اسْمُ (لا) وهو مُعْرَب، والمجرور بعده مضاف إليه، بزيادة اللّام بعدهما، لتأكيد معنى الإضافة، والخبر محذوف، أي: موجودٌ مثلاً.

واعترض بأنّ (أبا) – حينئذٍ – معرفة بالإضافة للمعرفة، ولاحظَّ لِـ(لا) في العمل في المعارف.

ولو قيل: بعدم الإضافة لم يكن (أبا) معربًا، إذ لا يُعرَب بالألف إلّا مع الإضافة، لأنَّه من الأسماء الخمسة، وأُجيب عن ذلك كلّه، بأنّ اللَّام معتدٌّ بها من وَجْه، وغير معتدٍّ بها من وجه آخر [٣].

- **فأمّا وجْهُ الاعتدادِ بها:**

فإنَّ اسمَ (لا) لا يضاف إلى معرفة، فلمّا وُجِد في هذا التركيب مضافًا إليها، جيءَ باللام لتزيل صورة تلك الإضافة، فالاسم – حينئذٍ – نكرة لفظًا، وهو المعتبرُ عند النّحاة [٤].

---

[١] هذا قول جَرَى مَجْرَى المثَل، ولمْ يكن – غالبا – نفيًا للأب، كما سيوضّح.

[٢] الكتاب: ٢٧٦/٢، والمقتضب: ٣٧٣/٤، والخصائص: ٣٣٩/١، حاشية الصبان: ٥/٢.

[٣] شرح التصريح: ٢٤٠/١.

[٤] اللامات للزجاجي: ١٠٤، واللامات للهروي: ٧٠.

وإن كان مضافًا حقيقة ومعنًى، فلذلك قال الرضي [1]: "وأعلم أَنَّ مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النّحاة: أنّه [2]، مضافٌ حقيقةً، باعتبار المعنى".

وقال: "فإنْ قلتَ: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تُقدَّر".

قلتُ: لام الإضافة مقدّرة، وهذه اللام موجودة، لتأكيد تلك اللام المقدّرة، لا هي.

ثمَّ قال: فإنْ قيلَ: ما حَمَّلَهم في هذه الإضافة على الفصل – بهذه اللام الزائدة – بين المتضايفين[3]، دون سائر الإضافات التي على معنى اللام[4]؟

قلتُ: "أجابوا عن ذلك: بأنّهم قصدُوا نصبَ المضاف المعرّف بـ(لا) تخفيفًا، مع أنّ حقَّ المعارف المنفيّة بـ(لا) الرفْعُ، مع التكرار [5] – أيضًا – فَأتَوا بالفصل باللّام لفظًا: ليصير المضاف بسبب هذا الفصل كأنّه غير مضاف، فلا يُستنكَر نصبهُ ولا عدم تكرار (لا)، ويدلّك على أنّهم قصدُوا ذلك أنّهم لّا يعاملون المضاف[6]، إلى نكرة هذه المعاملة، فلا يقولون[7]:

---

[1] شرح الرضي: ٢/ ١٧٩.

[2] نقله صاحب شرح التصريح: ١/ ٢٤٠.

[3] توكيدا.

[4] أي: المقدرة على معنى اللام، وقد خصّوا اللام بالإقحام لما فيها من تأكيد الإضافة، وإفادتها التكثير، لِفصلِها بين المتضايفين.

[5] أي: تكرار (لا).

[6] يريد المضاف المنفي.

[7] الأمثلة من شرْح الرضيّ بتغيير بسيط.

- لا أبا لرجلٍ جاء موجود.
- لا غلامَيْ لشخصٍ صَنعتُه كذا موجودان.

ويدلُّك – أيضًا – على أنّه مضاف حقيقة، مجيئُه مضافًا في اللفظ شذوذًا في قوله [1]:

وقدْ ماتَ شَمَّاخٌ ومات مُزرّدُ وأيُ كـــريمٍ لا أباكِ مخلّـــدُ؟

فتراه صرَّحَ بالإضافة [2].

وجاء – أيضًا – الفصل بهذه اللام لهذا الغرض في النداء، ومنْهُ قوله[3]:

يا بُـــؤسَ للحَـــرْبِ الـــتي وضـــعتْ أراهـــطَ فاســـتراحوا

وقوله [4]:

..... **يا بُـــؤسَ للجهـــلِ ضِـــرَارًا لأقـــوامِ**

وهو من الشواذ أيضًا.

---

[1] لمسكين الدارمي في ديوانه: ٣١، والكتاب: ٢/ ٢٧٩، والخزانة: ٣/ ١١٦، وله روايات متعدّدة.

[2] أي: حذف اللام، وأضاف المنفي إلى المجرور، وعدّوه شاذًا لا يقاس عليه.

[3] سعد بن مالك البكري، كما في الأمالي الشجرية: ١/ ٤٢١، والخزانة: ١/٢٣٤، وبلا نسبة في في الكتاب: ٢/ ٢٠٧، والشاهد فيه إقحام الشاعر للام الإضافة بين المتضايفين تأكيداً للمعنى.

[4] النابغة الذبياني في ديوانه: ١١٢، وصدره (قالت بنو عامر خالوا بني أسد)، وينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٧، والجمل: ١٧٢، والشاهد: كالبيت السابق.

– **وأما وجْهُ عدم الاعتداد بها:**

فلمّا علمتَ من أَنَّ ما قبلها معربٌ، بدليل ثبوت ألفه، إذ لوْ لمْ يكن معربًا لما ثبت، لأن الأسماء الخمسة لا تثبت ألفها إلّا لإعرابها، واسمُ (لا) لا يعرب، إلّا مضافًا أو شبيها به، وقَدْ انتفى الثاني، فتعيّن الأوّل.

فالحاصل أَنَّ اللّام معتدّ بها من حيث إزالتها صورة الإضافة، وغير معتدّ بها من حيث إعراب اسْم (لا)[1]، فإنْ قلتَ: إنَّ الألفَ في (أبا) تشعر بإضافته وتعريفه، واللام تشعر بتنكيره وعدم إضافته، وفي ذلك تضادٌ ظاهر، قلتُ: يُؤْخَذ جوابه ممّا مرَّ بأنْ يُقال: جهة كلّ مختلفة، فالإضافة والتعريف من جهة المعنى، والتنكير وعدم الإضافة من جهة اللفظ، فانْدفَعَ التضادّ.

وأجابَ ابنُ جني[2] بجوابٍ طويل هذا نتيجته، ولنذكره لك حتى تعلم ذلك.

– قال – أعني ابنَ جنّي – قلتُ في الجواب: قولك (لا أبا لك) كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثل، إذْ في الحقيقة لا تنفي أباه، وإنما أخرجته مخرج الدعاء عليه، أي: أنت عندي ممّن يستحقّ أنْ يدعى عليه بفقدِ أبيه، فلمْ تُجْمَع فيه صورتا الفَصْل والوَصْل، والتعريف والتنكير لفظًا ومعنى.

يدلُّك على إخراجه مخرجَ المثل كثرتُهُ في أشعارهم، وأَنَّه يُقال لمن له أب، ولمن ما له أب، كقول جرير [3]:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبًا لكُمُ لا يلقيّئكُم في سَوْأةٍ عُمَرُ

---

[1] يُنظر: ابن هشام في شرحه قصيدة كعب بن زهير: ٢٦٦.

[2] الخصائص: ١/ ٣٤٣، وأصل كلام ابن جني لأبي علي الفارسي.

[3] الديوان: ٣٤٨، يحذّر جرير مخاطبيه بأن لا يوقعهم عمر بن لجأ في مكروه بسبب هجائه لجرير.

إذ ليس لتيم بأجمعها أبٌ واحد، ولكنَّ معناه: كلّكم أهلٌ للدعاء عليه، والإغلاظ له، فهو دعاء لا محالة، ولا حقيقة له، مطابقة للفظه، ولا يَرِدُ على قولنا: إذ ليس لتيم... إلخ قوله [1]:

إقِلّوا عليكم لا أبا لأبيكم من اللؤم أو سُدِّوا المكان الذي سَدُّوا

حيث أثبت لجماعة تيم (أبا)، لأنا نقول: هو خارج – أيضًا – مخرج المثل، لا يُرادُ به حقيقة الأب، بل الغرض مِنْه الدعاء مرسلاً، ففحّش بِذِكْر الأب، ويحتمل أَنَّ (أبيكم) جمع: أب[2]، أصلُهُ أبين[3]، فحُذِفت النون للإضافة. أ. هـ.

قال النصريّ شارح بانت سعاد: "وبه يُعْرَف أنَّ التعريف صوري لا حقيقي". أ. هـ.

أقول: صوابُه أن يعكس كما مَرَّ بك موضّحًا، فافْهمْ، ولا تكن مقلّدًا.

بقي أَنَّه يشكل على هذا، أعني كون (أبا) مضافًا، معنى قولهم: لا أبا لي [4]، إذ لو كانت الإضافة ملحوظة لم يُعْرَب بالألف، إذ يشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف عدم الإضافة للياء[5]، كما هو معلوم، قاله ابن هشام[6].

---

[1] الحطيئة، في ديوانه رواية ابن حبيب: ٤٠، وخزانة الأدب: ٢/ ١١٩.

[2] ويكون المعنى: لا أبا لآبائكم.

[3] أب: أبون، أبين، جمع صحيح، وشاهده في الكتاب: ٣/ ٤٠٥.

[4] بألف ثابتة مع الإضافة إلى ياء المتكلم.

[5] لياء المتكلم.

[6] شرح شذور الذهب: ٢٥، وشرح قصيدة كعب بن زهير: ٢٦٦.

قلتُ: يُجاب عن ذلك بأنَّ الإضافة، وإنْ كانت ملحوظة في المعنى، لا تقدح في الإعراب بالحروف، كما أنها لا تقدح في عمل (لا): إذْ لمْ يلفظ بها حتى تمنع الإعراب المذكور الذي هو من عوارض الألفاظ، وربَّ مانع من شيء إذا تلّفظ به، ولا يمنع من ذلك الشيء إذا نُوِي ولم يُتَلَّفظ به، وهو واضحٌ لا يخفى عليك، نَعَمْ: لوْ كانت ملفوظًا بها لزم ذلك، واللازم باطل، فبطل الملزوم، ثمَّ رأيت النصريّ ذكر بعد أربعِ ورقات هذا الإشكال عنْ ابنِ هشام، ونقل جوابًا عنْهُ في معنى ما قلته، ونصّه: "وأجيب بأنَّ اللام مزيلة لصورة الإضافة إلى الياء، كما أزالت صورة الإضافة إلى المعرفة". أ. هـ. بحروفه.

وبقي – أيضًا – أن ابن مالك [1]، قال معترفًا لوْ قصدُوا الإضافة لقالوا لا أبا لي، ولا أخ لي يعني بِكَسْر الباء والخاء، أشعارًا بذلك القصد، وأنه متّصل بالياء تقديرًا [2]، إذ اللام غير معتدّ بها.

وجوابه يُؤخذ من الجواب المتقدّم قريبًا عن إشكال ابن هشام، وقوله: إذ اللام غير معتدّ بها، يعني من جهة المعنى.

وأمّا من جهةِ اللفظِ، فلا يكن عندك شكّ في وجوب الاعتداد بها كما علمتَ، حتى قال المبرّد [3] "يقال: لا أبَ لك، ولا يقال: لا أَبَكَ، ولهذا كان ما بعدها مجرورًا لفظًا بها: لِقُربها على الأصحّ.

---

[1] المساعد في شرح التسهيل: ١/ ٣٤٣، وشرح التصريح: ١/ ٢٣٦.

[2] والياء تتطلب كسر ما قبلها.

[3] الكامل: ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢١٨.

وبذلك الجواب – أيضًا – يُجاب عن اعتراض بعضهم، وحاصلُه: أنّه كان الأب مضافًا لما بعده، فكيف ساغ للعرب أنْ يقولوا: لا أبا لي، ولا أخا لي – بالألف – كقول [جرير][1].

فأنت أبي ما لم تكنْ لي حاجةٌ وإنْ عرضْتَ أيقنتُ أنْ لا أبا ليا

وقول بعضهم:

وذي أخوةٍ قطعت أنساب بينهم كما تركوني مفردًا لا أخا ليا

مع أَنَّ الأبَ والأخَ إذا أُضيفا لليـاء لم تـردّ لامهمـا، وقـد ردّهـا الشاعران، وقدْ علمتَ جوابه على أنّه عين إشكال ابن هشام فتدبّر.

ثمَّ [قد][2]، نبهناك سابقًا على أنّه يشهد للإضافة معنى ما ورد في الشواذ مضافًا، وهل تلك الإضافة المنْويّة محْضَة؟ أو غير محضة؟

– إنْ قيلَ بالأوّل [3] لزم أنّ اسم (لا) معرّفة، ولا عذرَ بالانفصال باللام، إذ نيّة الإضافة المحضة تكفي في التعريف إذا كان المضاف غير مهيّأ للإضافة، نحو: **﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِه ﴾**، **﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَه الْأَمْثَالَ ﴾**، **﴿ لِلَّه الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**[4].

فما ظَنُّكَ بذلك، إذا كان المضاف مهيّأ لها، كما نحن فيه، فهو – إذا – أحقُّ بالتأثير.

---

[1] في النسخ كلّها نسب البيت للأعشى، وليس في ديوانه، وهو لجرير في ديوانه: ٧١٠، ولسان العرب: أبا.

[2] قد: ساقطة من (ظ).

[3] الإضافة المحضة.

[4] الإسراء: ٨٤، والفرقان: ٣٩، والروم: ٤.

- وإنْ قيل بالثاني [1]: لزم أَنَّ المضاف – إضافة غيرُ محضة – غيرُ عامِل، وفي ذلك مخالفة النظير، إذ لابُدَّ من كونِ المضافِ – هذه الإضافة – عاملاً عملَ الفعل، لأنَّه يشبهه لفظًا ومعنًى، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا، أو معطوفًا على لازم التنكير كالمعطوف على مجرور رُبَّ، في نحو قولك: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وما نحن بصدَدِهِ ليس واحدًا منهما.

قال الدماميني معارضًا: "إنَّ هذا منقوضٌ بـ(مثلِكَ، وشبهك، وشبههما)، فإنَّ الإضافة في ذلك غير مَحْضَة، مع أنّ المضاف ليس عاملاً ولا معطوفًا على لازم التنكير".

قلتُ: فيه [2]، إشارة إلى اختيار الثاني، وهو كونُ الإضافة غيرَ مَحْضَة، كما هو ظاهر، لكنَّ قوله بعد هذا، وأيضًا لا يكون تأكيد معنى الإضافة غير المحضة بإقحام اللام، لأنَّ المؤكّد مُعْتَنَى به، وما ليس محضًا لا يُعْتَنَى به فيؤكَّد، فيه إشارة وتلويح إلى اختيار الأول مع ما فيه من البعد، فتأمّلْ.

وأقول أيضًا: يختار الأوّل، ويُجاب عمّا مَرَّ بتسليم أَنَّ نيَّةَ الإضافة المحضة تكفي في التعريف، ولا سيّما إذا كان المضاف مهيّأ للإضافة، لكن لمّا كانت ضعيفةً؛ لأنَّها مجرّد نيّة قطع النظر عنها خصوصًا واللفظ نكرة، ولا مانع من إجراء أحكام النكرة لفظًا ومعنى على نكرة لفظًا، معرفة معنى بمعرّف ضعيف، ألا ترى إلى إجراء أحكام النكرة على المعرفة بمعرّفٍ لفظي في قوله[3]:

---

[1] الإضافة غير المحضة.

[2] أي: في قول الدماميني.

[3] رجل من سلول في الكتاب: ٣/٢٤، والخزانة: ١/١٧٣،ولشمر الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦.

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

حيث جعلوا الجملةَ صفةً للئيم المعرّف بأل الجنسية، بلْ ما نحن فيه أولَى بأحكام النكرة الحقيقية من اللئيم المارّ؛ لأَنَّ تعريفه بمجرد نيّة الإضافة، ولعلّك لا تنكر هذا، والسلام.

[مطلب: اتفاق لا أبا لك، ولا أب لك معنى]

فإنْ قلتَ: كيف: ساغ لذاهبي هذا المذهب أنْ يقولوا: إنَّ (أبا) معرفة معنى، وقد اتفقوا على أَنَّ قولَ العرب: لا أبا لك، ولا أب لك مستويان في المعنى، مع أَنَّ (أب) نكرة قولاً واحدًا، والمعرفة لا توافق النكرة في المعنى، فيلزم أنّ (أبا) نكرة.

قلتُ: لمْ يتفقوا كما في الرضي [1]، على أَنَّ (لا أبا لك) و(لا أبَ لك) بمعنى واحد، وإنّما اتّفقوا على أَنَّ معنى الجملتين المذكورتين متّحد، ورُبَّ جملتين اتّحدتا مقصودًا مع اختلاف المسند إليه فيهما تعريفًا وتنكيرًا، فمعنى (لا أبا لك) لا كان أبوك موجودًا، ومعنى (لا أبَ لك) لا وُجِد أبٌ لك، ففحوى العبارتين واحد، مع اختلاف المسند إليه فيهما تعريفًا وتنكيرًا.

هذا وقد قال في القاموس [2]: "والأبا لغة في الأب". أ. هـ.

قال النصريّ: "وعلى هذا فلا إشكال في قولهم: (لا أبا لك) لأنّه يساوق [3]، لا أبَ له". أ. هـ.

---

[1] شرح الرضي: ٢/ ١٨١.

[2] القاموس المحيط: أبي: ٤/ ٢٩٧.

[3] يساوق: يعني يساير ويشارك.

قلتُ: إن كانت هذه اللغة لجميع العرب – وهو عن الصحّة بِمَعْزَل – فمسلّم أنّه لا إشكال، وإلا فالإشكال باقٍ، لأنَّ من يقول: لا أبا لك، جميع العرب، وتلك اللغة خاصّة[1] بِبَعْضِهم.

ونظير هذا ما يأتي في ردّ المذهب الثالث، فافهمْ، ولا تكن أسير التقليد.

وقد يلخّص من هذا كلّه أَنَّ هذا المذهب صحيحٌ لا اعتراض عليه.

* * *

المذهب الثاني [في لا أبا لك]

وهو مذهب هشام وابن كيسان، وابن مالك [2]، أَنَّ اللام غير زائدة، بلْ الجار والمجرور صفة لِـ(أبا) فتتعلّق بمحذوف مرفوع، أو منصوب [3]، كما هو شأنْ نعت اسْم (لا) المنصوب والخبر المحذوف [4]، على هذا كالمذهب الأول، فيكون اسْمُ (لا) – حينئذٍ – من الشبيه بالمضاف؛ لأنَّ الصفة من تمام موصوفها، ولا يشترط في الشبيه بالمضاف أنْ يكون عاملاً فيما اتصل

---

[1] يريد باللغة: اللهجة.

[2] الآراء في ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٤٣. وهشام هو: ابن معاوية الضرير النحوي الكوفي، توفى عام ٢٠٩هـ (تاريخ العلماء النحويين: ١٨٦)، وابن كيسان هو: أبو الحسن مُحَمَّد بن كيسان، توفى عام ٢٩٩هـ (تاريخ العلماء النحويين: ٥١)، وابن مالك: هو صاحب الألفية مُحَمَّد بن عبد الله، توفى عام ٦٧٢هـ (البغية: ١/ ١٣٠). ومقدّمة شرح الألفية ، للدكتور صبيح التميمي.

[3] الرفع على المحلّ، والنّصب على اللفظ.

[4] قيل هذا هو القياس (شرح المفصل: ٢/ ١٠٥).

به[1]، ولذلك عَدَّ منه بعضُهم المعطوف والمعطوف عليه، نحو: رَجُل وامْرأة، وثلاثة وثلاثين مسمّى به، فإنّه يُنصب؛ لأنه مطوّل بالمعطوف – إنْ كان – وبالصفة – إنْ كانت – كما يُنْصَب في باب النّداء، فالشرط أنْ يكون الثاني تابعًا للأوّل من تمام معناه، ولا يُشْتَرَط العمل.

ومنْ هنا تعلم أَنَّ قولَ بعضهم في ضابطه [2]: "وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، أسَدُّ من قولِ بعضِهم: "أن يكونَ عاملاً فيما بعده"، صَرَّحَ بذلك بعض شرّاح الحاجبية، أي: لِشمولهِ مسألتي الصفة والعطف.

واعلمْ أَنَّ الموصوف لا يلحق بالمضاف، إلّا إذا دخلت عليه (لا) بعد وَصْفِه بالصّفة، لو لا دخلت (لا)، ثمَّ وصفته: إذ هو – حينئذٍ – واجب البناء، لأخذ (لا) مستحقّها قبل الإتيان بالتابع.

ويُقال لِلأوّل: هو من نَفْي الموصوف، ولِلثاني: هو من وصف المنفي، وكذا المنادى الموصوف لا يلتحق بالمضاف إلّا إذا دخلت (يا) بعد وصفه، لو لا لوْ دخلت ثمَّ وصفته، لأخذها ما لها قبل الإتيان بالتابع، ويقال للأول: هو من نداء الموصوف، وللثاني هو من وصف المنادى. فاحْرِصْ على هذا.

فإنْ قلت: حيث كان (أبا) في المثال غير مضاف، فكيف ساغ حذفُ تنوينه [3]، مع عدم الإضافة؟ وكيف ساغ – أيضًا – حذف نون: لا غلامَيْ له، مع ذلك – أيضًا – قلتُ:

---

[1] حاشية الصبان: ٢/ ٥.

[2] أي: في ضابط الشبيه بالمضاف (شرح التصريح: ١/ ٢٤٠).

[3] لأنّ حذف التنوين يؤذن بالإضافة.

قال ابن مالك في شرح التسهيل [1]: "وقد يُحْمَل على المضاف مشابهه فَيُنْزَع تنوينه". أ. هـ. وتُقاس النون [2]، على التنوين، وبهذا يُجاب عن تَرْك تنوين نحو: (لا مانع لما أعطيت)[3]، من كلّ ما وقع فيه بعدَ اسْمٍ لا ظرف.

- احتمل: أن يكون متعلّقًا به، فيكون – حينئذٍ – شبيها بالمضاف، فيترك تنوينه لما سلف، نحو: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[4].
- واحتمل: أن يكون متعلّقًا بمحذوف خبر، فيكون من المفرد، ولا كلام فيه لنا، والخبر – في الأمثلة ونحوها على الاحتمال الأول – محذوف وكقول ابن مالك المتقدم قول ابن حيّان [5]، وشبه غير المحذوف بالمضاف في حذف تنوينه من المفرد، ونونه من المثنى والمجموع على حدِّه[6].

وقال العلامة الدماميني: إنَّ هذا القائل – يعني أهل هذا المذهب – يوجب إعرابَ الاسْم، لكنّه يجوّز تنوينَه وعدمَ تنوينه، وذلك أنَّ الأصل في الاسم التمكّن، أي: إعرابه منوّنًا، فإذا شابه المضاف التحق بهِ في حُكْمِه،

---

[1] تسهيل الفوائد: ٦٨، والمساعد: ١/ ٣٤٤.

[2] يريد نوني التثنية ونون جمع المذكر السالم.

[3] صحيح البخاري: ١/ ٢٨٩ رقم ٨٠٧، وسنن النسائي: ٣/ ٧٠ رقم ٨٥.

[4] هود: ٤٣، ويوسف: ٩٢.

[5] ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠١.

[6] يريد: جمع المذكر السالم.

أعني: الإعراب[1]، وعدم التنوين، لكنْ لمّا وافق الأول الأصْل حُكِمَ بوجوبه، ولـمّا خـالف الثـاني الأصْـل حُكِمَ بجـوازه، وكـذا نقلَه عنـه الأمـير في حواشـي المغني[2]، عند قوله: "ومنْها اللام المسمّاة بالمقحمة، فإنّه ذكَر قولهم: لا أبا لزيد"، وذَكَر المذاهب الثلاثة مجملة.

أقول: ولي في كلام الدماميني شُبهة، وهي أَنَّ ظاهره أَنَّ الاسم إذا لمْ يكنْ مضافًا رجع إلى أصله من وجوبِ الإعرابِ، والتنوين عند هذا القائل، فإنْ كان المراد بالاسمِ الاسمُ في غير مسألة (لا) فمسلّم، على ما فيه، لكنَّ ذلك لا يخصّنا، وإنْ كانَ المراد بالاسم الاسم في تلك [3]، فحقّه أنْ يكون هذا القائل مبنيًّا لا معرَّبًا، فضلاً عن أنْ يكون منونًا، وإنْ تأملتَ حقَّ التأمّل علمتَ أنْ لا محيد لكلام الدماميني عن هذا، فتأمّلْ، والله الموفق.

بقي أَنَّ ابنَ هشام[4]، قال: ويشكل عليه – أي على هذا المذهب الثاني – أَنَّ الأسماء الستّة لا تُعْرَب بالحروف، إلّا إذا كانت مضافة.

ويجاب: "بأنَّ شبيه الشيء جارٍ مَجْراه". أ. هـ.

أقولُ: وظاهره أنّه منصوبٌ بالألف.

وللنفس فيه شكٌّ يُعلَم وجُهه ممّا قدّمناه، من أنّه حُذِف تنوينه، لِعلَة شبهه بالمضاف، فكأنّه موجود، فكيف يُنْصَب بالألف.

---

[1] شرح الرضي: ٢/ ١٧٩.

[2] حاشية الأمير على المغني: ١/ ٣١٢.

[3] أي: في (لا التبرئة).

[4] شرح قصيدة كعب: ٢٦٦، وشرح شذور الذهب: ٦٥.

وأيضًا يشكل عليه لا أبا لي، وهل يمكنه أنْ يقولَ: أجرَى (أبا لي) مجرى (أبي)؟ لا يمكنه ذلك، لِما هو واضحٌ.

فالذي أفهمه: أنّه لما مَرّ، رجعتْ لامُ الكلمة التي هي الواو، وقُلِبت ألفًا، لِتحرّكها، فهو منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرة على الألف، ولا مخلصَ من ذلك إلّا بهذا.

فلنتدبر المذهب الثالث

* * *

[المذهب الثالث: لا أبا لك]

وهو مذهب أبي علي، وابن يسعون، وابن الطراوة [1]: أَنَّ اللامَ أصليّة، جارّة لِما بعدها، متعلّقة بخبرٍ محذوف مرفوع، واسْمُ (لا) نكرة مبني، وحُذِف تنوينه للبناء، وجاء على لُغَة مَنْ يقصَر الأسماء الستة، أي: يلزمها الألف في جميع أحوالها[2]، كقوله[3]:

إنَّ أباها وأبا أباها

وقولهم: مُكره أخاكَ لا بَطَل [4].

---

[1] الآراء في شرح قصيدة كعب: ٢٦٦، وارتشاف الضرب:٣/ ١٣٠٢، وأبو علي هو الفارسي شيخ ابن جني، وابن يسعون: هو يوسف بن يبقى المتوفى بحدود (٥٤٠هـ)، (البغية: ٣٦٣/٢)، وابن الطراوة هو: سليمان بن مُحَمَّد النحوي الأندلسي، توفى عام (٥٢٨هـ)، (البغية: ٦٠٢/١).

[2] يريد إعرابها بحركاتٍ مقدّرة على الألف في الرفع والنصب والجر.

[3] رجز نسب لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٨، نسب لأبي النجم في ديوانه: ٢٢٧، وبلا نسبة في أغلب كتب النحو، وهو شاهد على قصر المثنى، وفق لهجة بني الحارث بن كعب (النوادر: ٢٥٩).

[4] مثل على لهجة القصر أيضًا، وهو في مجمع الأمثال: ٣/ ٣٤١، برواية أخوك.

وهذا المذهب مردودٌ من وجوه [1]:

الأول: أنّهم نصّوا على أنْ الجارّ – هنا – لا يكون غير اللام، وعلى القصر لابُدَّ من التزام جواز مجيء غير اللام، وما المانع من أن يُقال على القصر: لا أبا عليها، أو: فيها؟ .. قاله الصبّان[2].

قلتُ: ربّما يعتذر عنه بأن: لا أبالك، وأمثاله أُجري مجرى الأمثال كما تقدّم، فلا مانع من عدم التزام الجواز المذكور، فانصفْ.

الوجه الثاني: لا عَلاميّ له، بحذف نون المثنى [3]، ولو كان اسم (لا) مبنيًا لم يكن لحذف النون وجه، ويُمكن أن يُجاب عن هذا –كما أشار إليه الصبّان – بأنَّ حذفَ النون في ذلك وفي: (ولا يدي لامرئ) من قوله [4]:

لا تعبأنَّ بِمَنْ أسبابُه عَسَرتْ فلا يَدَيْ لامْرِئٍ إلّا بما قُدِرا

شاذَّ – لِقَصْد التخفيف، فلا يُعْتَرض به –كَحذفِها شذوذًا – أيضًا – في قوله[5]:

بيضُكَ ثِنتانِ وبَيْضي مِائتا

---

[1] الردود لأبن هشام في شرح قصيدة كعب: ٢٦٧.

[2] بمعنى أن الألف لام الكلمة (حاشية الصبان: ٢/ ٥).

[3] وهو دليلٌ على طلب الإضافة التي لا تجتمع مع النون.

[4] بلا نسبة في همع الهوامع: ٢/ ١٦٩، برواية لا تعنين بما.... أي لا تكترث.

[5] رجز بلا نسبة في المغني: ١/ ٢١٧، وقد حذفت منه نون (مائتا).

الوجه الثالث: وهو الذي وعدْناكَ به في آخر المذهب الأول: إنَّ الذي يقول: "لا أبا لك" جميع العرب، والذي يقول: "مُكْرَه أخاكَ ونحوه" بعض العرب [١]، ولا تخرَّج لغةُ[٢] قومٍ على لغةِ قومٍ آخرين.

[مطلب: معنَى لا أبا لك]

وأمّا بيان استعمال هذا التركيب، فاعْلَم أَنَّ العرب استعملوه في [٣]:

- موضع المدح: بأن يُراد به نفي نظيره [٤]: لأنَّ أقرب ما يناظر الابن أبوه، فنفي الأب نفي للنظير.
- واستعملوه في موضع الذمّ بانْ يُراد به أنّه مجهول النسب [٥].
- واستعملوه في التعجب[٦]، والتفجّع.
- وعند الحثّ على أخذ الحقّ.
- وعند الإغراء على الشيء.

وقد يستعمله الرجل الجافي منهم عند المسألة والطَّلب[٧].

- وربما قاله الرجل منهم للخليفة وللأمير كأن يقول له: نظر في أمر رعيّتك لا أبا لك[٨].

---

[١] هم بنو الحارث وآخرون (النوادر: ٢٥٩، والصاحبي في فقه اللغة: ٤٩).
[٢] يعني باللغة: اللهجة.
[٣] شرح قصيدة كعب: ٢٦٧.
[٤] أي: لا كافي لك غير نفسك، فالمدح متأتّ من نَفْي نظير الممدوح.
[٥] نظير قولهم: لا أم لك.
[٦] نظير قولهم: لله درّك.
[٧] الخزانة: ٢/ ١١٧.
[٨] المصدر نفسه .

- قال المبرد [1]، وابن هشام اللخمي[2]: قولهم: لا أبا له، فيه غِلْظة، وجَفاء[3]، وأصله أنْ يُنْسَبَ المخاطبُ إلى غير أبٍ معلوم، شتمًا له واحتقارًا له، ثمَّ كَثُر في الاستعمال، حتى جعل في كلِّ خطابٍ يغلظ فيه على المخاطب.
- واستعملوه – أيضًا – لِدَفْع العين والحثّ على الاجتهاد في الأمر؛ لأنَّ من له أبٌ وكلَّ أمرَه إليه، فإذا انتفىَ الأبُ انتفَى مَنْ يكل إليه أمره، فعند ذلك يحصل له اجتهادٌ في تقويم أمرِهِ ومعاشه[4].
- وقال برهان الدين في النهاية [5]: أكثر ما يكون "لا أبا لك" في معرض المدْح، أي: لا مُكافِئ[6]، لك غير نفسك، وقَدْ يستعمل في الذم، كما يقال: لا أمَّ لك، واستعمال: لا أمَّ لك في المدح غير مقبول.

وقد تمَّ الكلام في الفائدة الثانية

والحمد لله

* * *

---

[1] المبرد هو: ابو العباس مُحَمَّد بن يزيد، توفي عام ٢٨٥هـ، صاحب الكامل والمقتضب (طبقات الزبيدي: ١٠١).

[2] اللخمي هو: محد بن أحمد صاحب المدخل الى تقويم اللسان، توفي سنة (٥٥٧هـ)، (البغية: ١/ ١/ ٤٨).

[3] الخصائص: ١/ ٣٤٥.

[4] لسان العرب: أبي.

[5] القول غير منسوب في النهاية: ١/ ١٩.

[6] في النهاية: لا كافي، وفي النسخ كلّها مكافي.

الفائدة الثالثة

في مسائل متفرّقة ينبغي التنبيه عليها، فلهذا أردنا إيرادها، وإلا فمسائل النحو لا تحصر

المسألة الأولى: [أحد عشر وأخواته]

إذا رُكِّب عشر أو عشرة مع أحد أو إحدى وأخواتها إلى تسعةٍ وتسع بدخول الغاية، فكلّ من الجزأين مبنيّ على الفتح [(١)]، إلّا اثني عشر واثنتي عشرة، فإنهما يُعربان إعراب المثنى في جميع أحوالهما[(٢)].

أمّا بناء الأول؛ فقال بعضهم: لافتقاره إلى الثاني فشابه الحرف [(٣)]، وفيه أنَّ الشبه الافتقاري لا يُوجب البناء إلّا إذا كان متأصّلاً أي لازمًا إلى جملة، والافتقار إلى المفرد لا يؤثّر، وإلّا بني (سبحان) من (سبحان الله)[(٤)].

ويُجاب بأنّ الشرطَ إنّما هو من أسباب البناء الأصلي، وما هنا بناء عارض بالتركيب، وهو يكفي في سببه مطلق افتقار [(٥)]. أ. هـ.

قلت: فهلّا عرَض بناء (سبحان الله) بالتركيب، لمطلق الافتقار، فتأمّلْ.

وعلّل الجامي[(٦)]، بناءه بوقوع آخره وَسَطًا للكلمة الذي ليس محلّا للإعراب، وهذا معنى قولهم: لتنزيله منزلة صَدْر الاسْم.

---

(١) المقتضب: ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣٠٧.

(٣) أي صار الاسم الأول من التركيب جزءًا من اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها.

(٤) سبحان تفتقر إلى كلمة مفردة لا إلى جملة.

(٥) عن الشيخ ياسين في حاشية الصبان: ٤/ ٦٨.

(٦) الفوائد الضيائية: ٢/ ١٢٠، والجامي: هو عبد الحمن بن أحمد المتوفي عام (٨٩٨هـ).

وفيه[1]: أنّه جعلَ هذا سببًا للبناءَ معارض بإعراب المركّب الإضافي من الأعلام، ولا يُقال: إنّما أُعرب هذا استصحابًا لإعرابه السابق قبل التركيب، لأنَّا نقول: فهلّا أُعْرِب جزءُ المركّب العددي الأول لذلك، ولا يُقال: إنَّ العددي صار كلمةً واحدةً بالمزج، بخلاف الإضافي[2]، إذ لا مزجَ فيه، لأنا نقول: هذا ممنوعٌ، بل هو كلمة واحدة[3]، وإنْ لمْ يكنْ فيه مَزْج، ألم تسمعهم يقولون: لا يدلّ جزؤُه على جزءِ معناه.

أقول[4]: وفي كلام الجامي نظرٌ ظاهرٌ أيضًا.

وهو: أَنَّ وقوع آخره وَسَطًا لا يُوجب أنَّ حركته بِناء، بلْ يوجب أنَّها حركةُ بنْية، لأنَّ الوسط كما لا يكون محلّا للإعراب لا يكون محلاً للبناء؛ لأنَّ محل الإعراب والبناء واحد، فليتأمّلْ[5].

وقيل[6]: بُنِي لوقوعهِ موقعَ ما قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح.

وفيه: أنّه لو كان وقوعهُ موقع ما قبل التاء علّة للبناء، للَّزِم بناء صدرِ المركّبِ المزجي كَـ(بعلبك)، مع أنّهم قالوا: إنَّ فتحة صدرِه بِنية لا بناء، لكن لمّا كانت تشبه فتحة البناء في اللزوم سُمِّيت بناء.

---

[1] القول للشيخ ياسين في حاشيته على الفاكهي: ١/ ٣٨.

[2] يقصد المركب العددي والمركب الإضافي.

[3] المقتضب: ٢/ ١٦١.

[4] من هنا يبدأ السقط من (ظ).

[5] انتهى السقط.

[6] المقدمة الجزولية: ١٧٢، والمرادي: ٤/ ٣١٢، وحاشية الصبّان: ٤/ ٨٤.

قال الصبّان[1]: وفيه يعْد، أقول: لعلّ وَجْهي[2]، بُعْدِه: أنّه لو كان كما ذَكرَ، لَقيل في (بعلبك) نظيره فتأمّلْ، ولا تنسَ ما مرَّ في العلّة الأولى.

وقال ياسين[3]: ولا يبعد عندي أنْ يُقال: إنّما بُني لتضمّنه معنى الحرف الثاني، كما يأتي ويُدْعى أَنَّ المركّب بتمامِه هو المتضمن لذلك، بدليل قول شارح اللباب: وفي قولهم: إنَّ المتضمّن للحرف هو الثاني [4] تسامح، لأنَّ المركّب يشتمل على اسْمَين وحرف، فالمتضمّن للحرف هو المركّب لا أحد جزأيه، إلَّا أَنَّ الحرف لمّا قُدِّر في الثاني قالوا: إنّه المتضمّن له. أ. هـ.

قلتُ: يَرُدّ عليه "وعلى ما قبله أيضًا"[5]، أَنَّ الصّدرَ صار وسطًا، وهو ليس محلّ إعراب، ولا بناء، بلْ محلّهما آخر الكلمة.

ويُجاب: بأنّ هذه الحركة حركةُ بِنية لا بناء، وتسميتها بناء مسامحة كما مرَّ، وإنّما بُني على حركة ما تقدّم فيه؛ لأنَّ له حالة إعراب، وكانت فتحة لتعادل خفّتها ثقل التركيب[6]، وإنّما لَمْ يُبْنَ اثنا واثنتا، لأنهما لمْ يقعا موقع ما قبل تاء التأنيث، بلْ وقَعا موقع ما قبل النون القائمة مقام التنوين التي وقع عشر أو عشرة موقعها، وما وقع موقع ما قبل النون يُعْرَب ولا يُبنى[7].

---

[1] قول الصبّان ساقط من (ظ).

[2] في النسخ كلها: وَجْه، والمثبت من حاشية الصبّان.

[3] حاشية الشيخ ياسين علي الفاكهي: ١/ ٣٨.

[4] اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٢١.

[5] عبارة (وعلى ما قبله) ساقطة من (ح) و(ت).

[6] بسبب طول الكلمة المؤلّفة من جزأين.

[7] الكتاب: ٣/ ٣٠٧.

وقد بحث ابن مالك[1] – هنا – بحثًا، أحببتُ ذكرَهُ، وإنْ كان فيه دقّة؛ لأنه جمّ الفائدة، وحاصله:

"أنّه كيف صحّ وقوع العجز من اثني عشر واثنتي عشرة موقع النون، فأُعْرِب صدرُه، ولمْ يصحّ وقوع العجز من خمسة عشر وأخواته موقع التنوين من خمسة فيُعرب صدره".

وقد أجابَ عنْهُ بجوابٍ أُغْمِضَ على كثير، وأوضحَهُ ياسين[2]، ممّا يبعد مسافة[3] فَهْمِه على القاصر، فلنوضّحه بسهولة، فنقول:

الأوضاع عندهم ثلاثة أقسام:

- وضعُ المفردات، ومنْها: المثنّى، وهو وضع المفرد لمعناه.
- ووضعُ المركّبات الممزوجات: ومنْها خمسة عشر وأخواتها، وهو أنْ تعمد إلى مفردين فتجعلهما اسمًا واحدًا.
- ووضعُ المركبات الإسناديّات: وهو أن تعمد إلى المفردات أو الممزوجات فتؤلّف منْها كلامًا.

ولا يخفاك أنَّ هذه الأوضاع في وجودها على هذا الترتيب، فوضعُ المفردات قبل وضعِ الممزوجات، وكلاهما قبل وضعِ الإسناد.

ولا يخفاك أنَّ نونَ المثنّى تجيء مع وَضْع المفردات، وعشر أو عشرة مع وَضْع الممزوجات، والتنوين مع الإعراب، والإعراب مع وضع الإسناد المتأخّر عن وَضْع الممزوجات، إذا علمتَ ذلك علمتَ صحّةَ وقوعِ عشر وعشرة

---

[1] المساعد: ٢/ ٨٠.

[2] حاشية الشيخ ياسين علي الفاكهي: ١/ ٣٨.

[3] من (ح) وفي (ظ) مشافهة، وفي (ت): مساوقة.

موقع النونَ؛ لأنَّ النون مقدّمةٌ رتبةً عن عشر، والمتأخّر يقع موقع المتقدّم، وعلمتَ صحّةَ وقوعهما موقع التنوين؛ لأنَّ عشرة مقدّمة رتبة عنها، والمتقدّم لا يقع موقع المتأخّر، هذا توضيح جواب ابن مالك [١].

أقول: وفيه إشكالٌ واضح، وهو أنّه يلزمُ عليه عدَم صحّة وقوع نون المثنّى موقع التنوين من مفرده، لأنَّ التنوين مع وضع المفردات، والتنوين مع وَضْع الإسناد، فالنونُ مقدّمةٌ عنْه، فكيف يصحّ وقوعُها موقعه، ولا مخلص من هذا، فتدّبَرْ.

ومن جوابِ ابنِ مالك نعلم أنَّ قولَ المصرّح[٢]: "وأمّا بناؤُها، يعني عشرة من غير اثني أو اثنتي، فلأنهما واقعة موقع التنوين"، غير ظاهر، ويؤخذ من هذا الجواب[٣]، أنَّ المركّب العددي من المزجي عندهم، ولا يشكل عليه تعريفهم المزجّي: بأنَّه كلّ كلمتين نُزِّلَت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها بجامع أنَّ الجزءَ الأوَّلَ لازم الفتح، والإعراب على الجزء الثاني[٤]، لأنّا نقول: هذا التعريف خاصّ بالمعرب[٥] مِنْه وعليه.

---

[١] شرحُ ابن الناظم: ٧٣٣ قريبٌ من أفكار والده.

[٢] شرح التصريح: ٢/ ٢٧٣.

[٣] في (ح) و(ت) ويُؤخذ مِنْه أيضًا مع ما فيه.

[٤] شرح ابن الناظم: ٧٥.

[٥] الذي لم يكن آخره (وَيْه) نحو: سيبويه.

[مطلب: المحلّ الإعرابي للجزء الثاني من "اثني عشر"]

فقال بعضهم: ينبغي أنَّ يكونَ الجزءُ الثاني من اثني عشر، واثنتي عشرة لا محلّ له من الإعراب؛ لأنَّ حقّ المزجي [١]، أنَّ يكون إعرابه على الجزءِ الثاني كما مرّ؛ لأنه صار كالكلمة الواحدة، وقد تعذّر ذلك، لأجل البناء، فأُعْرِب الأول لِما سلف، وبقي الثاني بلا محل[٢]، ويؤيّده أنّه قائم مقام النون التي لا محلّ لها، وسيأتي في التنبيه أنَّ محلّه الجرّ عندَ ابنِ هشام[٣]، على ما ستعرفه وهو قولٌ لبعضهم.

[مطلب: بناء الجزء الثاني من "العدد المركّب"]

وأمّا بناء العجز، سواء كان في خمسة عشر ونحوه، أو في اثني عشر ونحوه[٤]، فَلِتضمّنِه معنى حرف العطف[٥]، كما مرّ وهو (الواو)؛ إذ الأصل قبل التركيب في: أعطيتك خمسة عشر درهمًا مثلاً – أعطيتك خمسة وعشرًا، فكَما قصد جعلَ الاسمين اسمًا واحدًا للاختصار، ودفع توهم أنَّ الإعطاء دفعتان، حُذِفت الواو[٦].

---

[١] يريد المركب المزجي.

[٢] يعني عشر وعشرة.

[٣] شرح التصريح: ٢/ ٢٧٥.

[٤] (ونحوه) زيادة من (ح).

[٥] المقتضب: ٢/ ١٦١، والمقدمة الجزولية: ١٧٢.

[٦] المقتضب: ٢/ ١٦١، شرح الرضي: ٣/ ١٣٥، حاشية الصبان: ٤/ ٦٨.

قال الدماميني: وإنْ ظهرَ العاطفُ امتنع التركيب والبناء [1]، لِعَدم المقتضي، كقوله[2]:

كأنَّ بها البدرَ ابنُ عشرٍ وأربعِ .....

وقوله[3]:

وقمرٌ بَدا ابنَ خمسٍ وعشرِ .....

وحينئذٍ يكون تمييزه جمعًا مجرورًا كتمييز ثلاثة إلى عشرة.

- **تنبيه:**

قال ابن هشام[4]: قلتُ لطالبِ عِلْمٍ: لِمَ بُنِي عشر في اثني عشر، واثنتي عشر؟

فقال: لوقوعه موقع النون في (اثنان).

فقلت له: يلزمك أنَّ تبني الصلاة من ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾ [5].

فقال آخر: لتضمّنه معنى الواو[6].

فقلتُ له: إنّما يتضمّن معنى الواو إذا لمْ يكنْ لها ارتباط إلّا من جهة العطف، كما في حال التركيب، وأمّا إذا كانت مضافًا إليها فهي كـ(زيد) في

---

[1] همع الهوامع: ٥/ ٣١٠.

[2] بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٢/ ٢٠٥، وهمع الهوامع: ٥/ ٣١٠، وحاشية الصبان: ٤/ ٦٨، وتمامه: إذا هبوات الصيف عنها تجلّت.

[3] بلا نسبة في حاشية الصبان: ٤/ ٦٨.

[4] نقله عنه الشيخ ياسين في حاشيته على الفاكهي: ١/ ٣٩.

[5] الحج: ٣٥.

[6] حاشية الصبان: ٤/ ٦٨.

(غلام زيد)، فكَما لا يصحّ أنَّ يُقال: غلامٌ وزيد، لا يصحّ أنَّ يقال، اثنا وعشر، فَسَكَتا.

[مطلب: ضَرْبا الإضافة]

قال [1]: ولك أنَّ تقول: الإضافة ضربان:

- إضافة تحقيقية: وهي يلزم فيها ما ذكرته، يعني: عدم تضمّن الحرف، مع نَفْي الصحّة المذكورة.
- وإضافة تشبيهية: وهي لا يلزم فيها ذلك، نحو: معدي كرب في لغة مَنْ يضيفه، وكذلك هذا فلا مانع مِنْ أنْ يُقال: يبقى معنى الواو حالة الإضافة، وعليه فقدْ يحاجي[2] في هذا الموضع ويُقال لنا: إضافة على معنى الواو.
- فإنْ قلتُ: لِمَ خصّوا هذا، يعني: اثني عشر، واثنتي عشرة بالإضافة دون اخواته، يعني خمسة عشر ونحوه.

فالجواب: أنّهم لَمّا قصدوا إعراب الصدر، أمّا للتنبيه على الأصل[3]، أو لكراهة بناء المثنى[4]، أو غير ذلك، عدلوا عن تركيب المزج: لئلّا يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضي إلى البناء، كالترجيح بغير مرجّح. أ. هـ.

---

[1] يعني ابن هشام.

[2] يحاجي: يجادل.

[3] وهو الإعراب.

[4] علم التثنية هو علم الإعراب، فلو سقط الإعراب زال معنى التثنية.

[التعقيب على آراء ابن هشام]

أقول: وعندي في ذلك كلّه نظر،

- **أمّا قوله للطالب الأول:**

يلزمك أنَّ تبني الصلاة... إلخ، فليس يلزمه ذلك؛ لأنَّ [1] الصلاة ليست قائمة مقام النون، كقيام عشر مقامها، حتى يلزمه بناؤها، والذي قالوا: إنَّ الإضافة لمّا لمْ تجتمع مع النون التالية للإعراب حُذِفَت تلك النون من غير أنَّ يقوم المضاف إليه مقامها، نَعَمْ، قال بعضهم: نُزِّل المضاف إليه منزلة النون، فلذلك لمْ يجمع بينهما، لكنّه ضعيف، وإنما لم يُجمع بينهما؛ لأنَّ النون تدلُّ على الانفصال كالتنوين، والإضافة تدلّ على الاتّصال، ويدلّك على ذلك، أنَّ النون لا تفيد التعريف، بخلاف الإضافة فإنَها تفيده، وهذا ظاهرٌ لا لبْسَ فيه، ولعلّ من هنا [يتّضح] قول ياسين [في] قضية كلام ابن مالك المتقدّم [و] [2] ما قاله هذا الطالب، فأفهم.

- **وأمّا قوله للطالب الثاني:**

وأمّا إذا كانت مضافًا إليه... إلخ لا نسلّم أنّها مضاف إليها، حتى تجعل كـ(زيد) من (غلام زيد) فلا مانعَ من أنَّ يُقال: اثنا عشر، بدليل قول الشاعر المتقدّم:

..... **كأنّ بها البدرَ**.....

---

[1] عبارة (فليس يلزمه ذلك لأن) ساقطة من (ت).

[2] ما بين الأقواس المعقوفة زيادات يقتضيها السياق.

ولا يُقال: كلام الشاعر في خمسة عشر ونحوه، لا في اثني عشر: لأنه لا فرقَ بينهما في ذلك [1]، وإنْ ادُّعِي الفرق يبين، ويدلّك على عدم الفرق قول الأشموني، والصبان[2].

أمّا العجز، أي عجز المركّب العددي سواء كان اثني عشر، واثنتي عشر، أو غيرهما فعلّة بنائه نتضمّنه معنى حرف العطف[3]، فإنْ ظهر العاطف مُنعَ التركيب والبناء، لعدم المقتضي، كقوله: كأنّها بها البَدر... إلخ، وقد مرَّ لك هذا، فلم يفرقا، وحينئذٍ تُرَدّ النون لاثني.

وأمّا الداعي إلى الإضافة التي بمعنى الواو، مع ما اتفقوا عليه من أنَّ الإضافة لا تعدو الحروف الثلاثة المذكورة في قول ابن مالك[4]:

وانـــــوِ (مِـــــنْ) أو (في) إذا لم يصلح إلّا ذلك و(اللام) حُذا لِما سِوَى ذينِكَ..... .....

نَعَمْ، يضعف عدم الإضافة أنَّ عشرًا اسْم، وهو لوْ رُكِّب مع غيره، وأقيم مقام الحرف، لا تنفي محلّيته من الإعراب، ولا يخلص من هذا أنّه صار كالجزء أو الحرف، فتأمّلْ في المقام، فإنّه مُشْكِل تضلّ فيه الأوهام.

وأمّا قوله [5]: "أمّا للتنبيه على الأصل" فلِمَ لَمْ يُعربوا نحو: خمسة عشر لذلك، وما المرجّح لاثني عشر عَنْه.

---

[1] لا فرق في بناء العجز لتضمّنه حرف العطف.

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٦٨.

[3] فَرُكِّب اختصارًا، ومعنى العطف باق.

[4] شرح التميمي على ألفية ابن مالك: ٣٣٢/٢.

[5] الضمير في قوله عائد إلى ابن هشام.

وأمّا قوله: (أو لكراهة بناء المثنى) فإن كان مرادهُ المثنّى حقيقة فمسلّم، وهل يمكنه أنْ يعترف بأنّ اثني عشر مثنّى حقيقة، وإنْ كان مرادهُ المثنى صورة فمعارض ببناء (اللذين، واللتين، وهذين، وهاتين) [1] إلّا أنَّ تدفع هذه المعارضة بالفَرق بين اثنتي عشر وما ذُكِر بوجود عِلّة البناء فيه على أنَّ[2]، هناك قولاً بِالإعراب[3] – فتدبّر مُنْصِفًا – وكان بناؤه[4] على حركة، وكانت الحركة فتحة لما مَرَّ.

[مطلب: بناء إحْدَى من إحْدَى عشرة]

واعلم أنَّ ما تقدّم مِن فَتْح الجزأين لا يشمل (إحدى) من إحدى عشر فإنّها مبنية على السكون سواء قيل: إنَّ ألفها للتأنيث، أو للإلحاق[5]، ودعوى الفتح المقدّر بعيدة، وعلى أنَّ ألفَها للإلحاق زال التنوين للتركيب، فلَوْ لَمْ تركّب نُوِّنَتْ، نحو: إحدى وعشرين، بتنوين إحدى، قاله ابن هشام.

[مطلب: لهجات ثمان]

بقي أنَّ قولنا – سابقًا – إذا رُكِّب عشر أو عشرة مع أَحَد وإحْدَى وأخواتها... إلخ، يشمل ثماني المستعمل في عدد المؤنث[6].

– فتثبت ياؤه مفتوحة، تقول: جاءني ثمانيَ عشرة امرأة – بِفَتْحِ الياء – وهذه لغة من أربعة.

---

[1] علل التثنية، لابن جني: ٧٧.
[2] (أن) ساقطة من (ت).
[3] علل التثنية: ٤٨.
[4] يريد بناء عشر.
[5] شرح المفصل: ٦/ ٢٦، وهمع الهوامع: ٥/ ٣١٢.
[6] الكتاب: ٢/ ١٦١، الكافية: ١٦٨، المقدمة الجزولية: ١٧٣، المساعد: ٨٢/٢.

- ثانيهما: سكونها في الأحوال كلها.
- ثالثها: حذفها مع فَتْحِ النون، أي: في الأحوال كلّها.
- رابعها: حذفَها مع كَسْر النون كذلك.

وقد تُحْذَف ياؤُها في حال إفرادها، ويُجْعَل الإعرابُ على النون، كقوله[1]:

لهـــا ثنـــايا أربـــعٌ حســـانُ

وأربـــــعٌ فثغرُهـــــا ثمـــــانُ

وهو كقراءة بعضهم ﴿ **وَلَه الجْوَارِ** ﴾[2]، برفع الراء[3].

والأكثر في الإفراد حذف الياء، وإجراؤها مجرَى المنقوص المصروف[4]، المصروف[4]، نحو:

- جاء ثمانٍ.
- ومررتُ بثمانٍ.
- ورأيت ثمانيًا.

والله أعلم.

---

[1] رجز بلا نسبة في شرح الرضي: ٣/ ٢٩٩، والمساعد: ٢/ ٨٣.

[2] الرحمن: ٢٤، الأصل الجوار – بكسر الراء – في موضع رفع، حُذِفت الضمّة من الياء للثقل، ثمّ حُذِفت الياء، وبقيت الكسرة دلالة على الياء المحذوفة.

[3] رُوِي عن الحسن رفعُ الراء، وقيل إنّها قراءة لابن مسعود (يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ٢/ ٥١٠، والمساعد: ٢/ ٨٢).

[4] إذا رفع المنقوص أو جُرَّ، وهو متجرد عن أل والإضافة حُذِفت ياؤه (ينظر: شرح التميمي على ألفية ابن مالك: ١/١٦٩).

المسألة الثانية: [كم] [1] من الفائدة الثالثة

اعلم أنَّ (كم) تنقسم قسمين: استفهامية، وخبرية، وكلّ منهما: كناية عن عدد مُبْهم الجنس والمقدار[2].

- فالاستفهامية: هي بمعنى أيّ عدد[3]، فالسؤال بها عن كمية الشيء.
- والخبرية: بمعنى [4]، كثير.
- وإبهام الجنس، والمقدار، هل هو عند المتكلّم؟ أو عند السامع؟
- قال بعضهم: إنّه عند المتكلم[5].

ويُبَيِّن الإبهام الأول عند التمييز، والثاني بالبدل التفصيلي، نحو: كم عبدًا ملكت؟ أعشرين أم ثلاثين؟. أ. هـ.

- وفيه: أنَّ دعوى إبهام الجنس عند المتكلم بالنظر للاستفهامية ممنوعة، إذ هو معيّن عنده، بدليل: أنّه هو الآتي بالتمييز.

ودعوَى إبهام الجنس والمقدار عنده[6] – أيضًا – بالنظر للخبرية ممنوعة أيضًا، كما هو واضح؛ إذ هو المخبر بذلك، فالظاهر[7]، أنَّ إبهام الجنس والمقدار عند السامع، لكن قبل الإتيان بما بعد (كم).

---

(1) الكتاب: ٢/ ١٥٦، والمقصد: ٢/ ٧٤١، والمغني: ١/ ١٨٣، والمرادي: ٤/ ٣٢٢، وشرح الأشموني: ٤/ ٧٩.

(2) الجنى الداني: ٣٧٥.

(3) أي إنها للسؤال عن عددٍ مبهم معلوم – في ظَنَّ المتكلّم – عند المخاطب.

(4) (بمعنى) ساقطة من (ح) و(ظ).

(5) شرح الأشموني: ٤/ ٧٩.

(6) أي عند المتكلّم.

(7) شرح الصبان: ٤/ ٧٩.

ودعوى أنَّ الإبهام الثاني: وهو إبهام المقدار يُبَيِّن بالبدل التفصيلي ممنوعة بالنظر للاستفهامية، إذ هو مقرونٌ بالاستفهام المقتضي عدم البيان فتبيّنه[1]، إنّما يكون بالجواب.

- وسُمِّيت الأولى استفهامية؛ لأنها تفيد الاستفهام كما هو ظاهر.
- وسُمِّيت الثانية خبرية من الخبر مقابل الإنشاء، لأنَّ ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة، وهو محتملٌ للصدق والكذب.

[مطلب: أمور الاتفاق، والافتراق بين كم الخبرية وكم الاستفهامية]

واعلَمْ أنّهما يتّفقان في أمور، ويفترقان في أمور[2].

- **فأمّا أمور الاتفاق فعشرة:**

الأول: إنّهما اسمان، بدليل جرّهما بالحرف، والإضافة [3]، نحو:

بكم درهم اشتريت؟ وغلام كم رجل ملكت.

وإذا جرت (كم) الاستفهامية بحرف الجر، جاز نصب تمييزها، وهو الأكثر والأرجح، وجاز جرّه[4]، قيل: بِمِن مضمرة لزومًا[5]: لأنَّ الحرف الداخل على (كم) عِوَضٌ عن اللفظ بها.

وقيل[6]: يجوز إظهارها، ومحلّ جواز جرّ تمييزها عند جرّها بالحرف — — إن كان متصلاً بها — أمّا إذا كان منفصلاً عنها، فلا يجوز فيه الجرّ، قاله

---

[1] في (ح): فتعيينه.

[2] أغلب بيان هذه الفقرة للصبان: ٤/ ٧٩.

[3] شرح المفصل: ٤/ ١٣٧، وفيه أيضًا: الاخبار عنهما.

[4] المقتضب: ٣/ ٥٦، والمرادي: ٤/ ٣٢٥.

[5] الرأي للخليل، وسيبويه، والفراء (الكتاب: ٢/ ١٦٠، والمرادي: ٤/ ٣٢٦).

[6] اللباب: ١/ ٣١٦.

الفاكهي[1]، ويأتي زيادة على هذا، ولم يذكروا حُكم التمييز[2]، إذا جُرَّت (كم) بمضاف، والظاهر جواز الجرّ، وإنّه بِمِن مضمرة جوازًا؛ لانتفاء إمكان العوّضية، فتأمّلْ.

واعلم أنَّ (مَنْ) يجوّز دخولها على (مُمَيِّز كمْ الخبرية)، نحو: ﴿ **وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ** ﴾[3]، و ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ** ﴾[4].

- وعلى "مميَّز كم الاستفهامية"، نحو: ﴿ **سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ** ﴾[5]، وذلك[6]، في الخبرية كثير، بخلاف الاستفهامية[7].

أقول: الاستشهاد بآية (سَلْ) للجواز المذكور فيه نظرٌ، إذ دخول (مِنْ) هنا واجب، لِئَلّا يلتبس (تمييز كمْ الاستفهامية) بـ(المفعول) يدلّك على هذا ما سيأتيك عن المطوّل.

فالأولى الإتيان بدليل لمْ يُفْصَل فيه التمييز عن (كم)، وهو مجرور بـ(مِنْ)، فإنّ هذا هو القليل، بخلاف جرّ تمييز الخبرية بـ(مِنْ)، بلا فصله عنْها، فتأمّلْ، وافْهمْ.

---

[1] شرح الفاكهي: ٢/ ١٠٤، والفاكهي هو أحمد بن عبد الله صاحب الحدود، توفي عام ٩٧٢هـ.

[2] عبارة (ولم يذكروا حكم التمييز) ساقطة من (ت).

[3] النجم: ٢٦.

[4] الأعراف: ٤، وفي النسخ جميعًا: وكم من آية، لا توجد آية بهذا التركيب، لذا اجتهدنا بابدالها بآية الأعراف، والذي في التنزيل: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ** ﴾ يوسف: ١٠٥.

[5] البقرة: ٢١١.

[6] أي: دخول (مِن) على المميّز.

[7] توقّف الرضي عن دخول (من) على مميز الاستفهامية، لِعَدمِ عثوره على شاهدٍ له (شرح الرضي: الرضي: ٣/ ١٥٧).

- الثاني[١]: أنهما بسيطتان، وقيل: مركّبتان[٢]، من (كاف التشبيه) و(ما الاستفهامية)، وحُذِفَت (ألف ما)[٣]؛ لدخول الكاف عليها، وسُكِّنَت الميم تخفيفًا.

وهو مردود، بأنّ الألف[٤]، لم يبقَ عليها دليل، بخلاف "عَمَّ، وبِمَ"[٥]، مع مع أنّه لا يناسب (إلّا) الاستفهامية لا الخبرية، وإنْ اعتذر عن هذا[٦].

- الثالث: إنهما مبنيَّتان، لتضمّنهما معنى الهمزة، و(ربّ).
- الرابع: إنَّ بناءَهما على السكون؛ لأنَّه الأصل.
- الخامس: إنهما مُبْهمتان كما مرَّ.
- السادس: إنهما يحتاجان إلى مميّز لإبهامهما.
- السابع: إنَّ مميّزهما يجوز حذفُه عندَ وجود الدليل الدالّ عليه، نحو كَمْ صُمْتَ؟ أي: كم يومًا، أو يومٍ، خلافًا لِمَنْ مَنَعَه في الخبرية [٧].

---

[١] الترقيم إلى ما تتفق فيه كم الخبرية والاستفهامية.

[٢] البساطة رأي بصري، والتركيب كوفي، (الانصاف: ١/ ٢٩٨، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٢٩).

[٣] (ما) ساقطة من (ت).

[٤] الألف المحذوفة في (كم) على رأي مَنْ قال بتركيبها.

[٥] بقاء الفتحة دليل على الألف المحذوفة.

[٦] في إعراب النحاس: ٤/ ١٢٩ ردّ آخر لابن كيسان.

[٧] أي: منعَ حذفَ التمييز (الأشموني: ٤/ ٨٣).

- الثامن: أنَّ تمييزهما لا يكون منفيًّا [فَـ] لا يُقال: كم لا رجلاً، ولا: كم لا[1]، رجل صحبتُ، وأجازه بعضهم[2]، ولو عطف بالنفي مع الاستفهامية لجَاز، نقله الصبان[3]، عنْ ياسين.
- قلتُ: الذي في ياسين: أنَّ الاستفهامية لا يُعْطَف عليها بِـ(لا)، والخبرية يُعْطَف بها عليها، تقول: كم رَجُلٍ جاء لا رَجُل ولا رَجُلَين. أ. هـ. بحروفه.
- التاسع: أنّهما يلزمان التصدير، فلا يعمل فيهما ما قبلهما، إلّا المضاف، وحرف الجرّ كما سَلَف.
- أمّا في الاستفهامية فظاهر.
- وأمّا في الخبرية؛ فلأنّها لإنشاء التكثير، فوجب أنَّ يكون لها الصدر كَـ(رُبّ).
- فإن قلت: قد ذكرت أوّلاً: أنها سُمِّيت خبرية من الخبر مقابل الإنشاء.... إلخ، وهنا قد قلتَ: إنها لإنشاء التكثير، فتنافى الكلامان.

قلتُ: لا تنافي، لأنّ جهة كونها خبرية، إنّما هو اعتبار الكثرة التي توجد في الخارج، وجهة كونها إنشائية إنّما هو اعتبار الكثرة القائمة بذهنك التي لا وجود لها خارجًا، فاختلفت الجهتان، فإذا قلت: كمْ رجال عندي، فَلَهُ جهتان:

---

[1] (لا) ساقطة من (ت).

[2] حاشية الصبان: ٤/ ٨٣.

[3] المصدر نفسه .

- إحداهما: كثرة الرجال المخبر عَنْهم بأنّهم [1]، عندك التي توجد خارجًا بدون القول، ومن هنا تكون خبريةً؛ لاحْتمالها الصدق والكذب باعتبار الواقع.
- وثانيتهما: الكثرة القائمة في ذهنك غير الموجودة خارجًا، ومن هنا تكون إنشائية.

وبحث في هذا الجواب بأنّ جهة الإنشاء المذكورة تطّرد في جميع الأخبار، فيلزم أنْ تكون إنشاء، لذلك، ولا قائل به، وذلك أنَّ نحو: (زيدٌ قائمٌ) خبر، بلا تردّد، ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث الإخبار الذي هو فِعل المخبر؛ لأنّه أوجده بهذا اللفظ قطعًا، بلْ من حيث المخبر به؛ وذلك ثبوت الخبر للمبتدأ[2].

قلتُ: ربّما يُقال: لزمت الصدْرَ حَمْلاً على الاستفهامية، أو: على (رُبّ) لموافقة بينهما، إلّا أنّه بعيد، على أنَّ الأخفش [3]، حكَى عن العرب تقدَّم عاملها عليها، فقيل: لا يُقاس عليه[4]، والصحيح أنّه يُقاس عليه، لأنَّه لغة[5]، ولم يسمع تقدّمه على (كَمْ الاستفهامية)، نَعَمْ: سُمِع شذوذًا تقدّمه على استفهام غيرها، كقولهم: ضرب من مَنَّا[6]؟ وكان ماذا؟ ولا يُؤْخذ من

---

[1] (بأنهم) ساقطة من (ت).

[2] أي: ثبوت القيام لزيد.

[3] المرادي: ٤/ ٣٢٣.

[4] لِقلّته.

[5] أي: لهجة، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

[6] المقرب: ٣٢٨.

ذلك تقدّمه شذوذًا على "كم" نفسها، بل لا بد من سماعه فيها، قاله الصبان[1]، وربما طُولِبَ بالفرق.

- العاشر: أنهما على حدُ[2]، واحدٍ في الإعراب[3].
- فإن تقدّمهما جار فمجرورتان، وإلّا:
- فإنْ كانتا كنايتين عن مصدر، نحو: كم ضربةً ضربتَ؟ أو ظرف، نحو: كم يومًا أو يومٍ صمتَ، فمنصوبتان[4].
- وإنْ لم يتقدّمهما جارٌ، ولم يكونا كنايتين عمّا ذُكِر، فيه نظر:
- فإنْ وليهما فعلٌ لازم، نحو: كمْ رُجلاً – أو رجل – جاء.
- أوْ: متعدٌ، ورفَع ضميرهما، نحو: كمْ رجلا – أو رجل – ضربَ عمرًا.
- أو رفع سببيهما، نحو: كم رجلاً – أو رجلٍ – ضربك أبوه.
- أوْ لمْ يرفع ضميرهما، ولا سببيهما، وأخذ مفعوله، وهو غير ضميرهما، وسببيهما، نحو:
- كمْ رجلاً – أو رجل – ضربتَ عمرًا، عنده، أو معه، أو في داره.
- أوْ لمْ يتقدّمهما فِعلٌ أصلاً، نحو: كم رجلاً – أو رجل – عندك، فَهُما مبتدأن.

---

[1] حاشية الصبان: ٤/ ٨٤.

[2] في (ح) و(ظ) على حذف.

[3] أي في وجوه الإعراب، وهي موضّحة في الأشموني، والمرادي، وحاشية الخضري: ٢/ ١٤١.

[4] على المفعولية المطلقة، أو الظرفية، والتمثيل في هذه الفقرة للاستفهامية والخبرية في آنٍ واحد.

- فإنْ وليهما فِعلٌ متعدّ آخذٌ لمفعوله – وهو ضميرهما[1]، نحو: كمْ رجلاً – أو رجلٍ – ضربه عمرو، أو سبباهما، نحو: كم رجلاً – أو رجلٍ – ضربتَ أخاه، فَهُما على حَدِّ "زيد ضربته[2]، أو ضربت أخاه" في جواز الرفْع والنّصْب.

وإنْ لمْ يكنْ آخذًا لمفعوله، فهما مفعولان له، نحو: كم رجلاً – أو رجلٍ – ضربت.

- **وأمّا أمور الافتراق فعشرة أيضًا:**
- الأول: إنَّ الاستفهامية لا تدلّ على تكثير، والخبرية تدلّ على الأصحّ.
- الثاني: إنَّ الاستفهامية لا يُعطف عليها بالنفي، والخبرية يُعْطَف[3]، كما نقلته لك عن ياسين.
- الثالث: إنَّ الاستفهامية لا تختص بالماضي تقول[4]: كم عبدًا ملكت؟ وكم عبدًا سأملك؟

والخبرية تختص بهِ كَـ(رُبَّ)، [فَـ] لا تقول: كم عبدٍ سأملكُ، كما لا تقول: رُبَّ رجلٍ سيقوم.

- الرابع: إنَّ الاستفهامية لا تحتمل الصدق والكذب، والخبرية تحتمل، ومَرَّ موضَّحًا.

---

[1] أي: إنَّ المفعول هو ضمير عائد على كَمْ (الكافية: ١٦١).

[2] يقصد على حدّ الاشتغال.

[3] الرفع على الابتداء، أو النصب على الاشتغال.

[4] في الخبرية تقول: كم رجل جاءني، لا رجل، ولا رجلان.

- الخامس: إنَّ الاستفهامية تطلب جوابًا بعدها نحو: عشرين، في جواب: كم عبدًا ملكتَ؟

والأجودُ في هذا الجواب أنَّ يكون حسبَ موضعِها في الإعراب، ولو رُفِعَ دائمًا لجازَ، والخبرية لا تطلب ذلك.

- السادس والسابع: إنَّ تمييز الاستفهامية أصلهُ النّصبُ، والإفراد، وذلك؛ لأنَّه لم يُسْمَع إلّا كذلك، قاله الدماميني[1].
- وقال الحديثي[2]: لأنَّ (كَمْ) هذه مقدّرة بعددٍ مقرون بأداة استفهام، فأشبهت العددَ المركّب فَنُصِب، وأُفْرِد تمييزها كتمييزه، وقدّمنا لك أنّها إذا جُرَّت جاز جَرّه[3]، على ما مرَّ ؛ ولِتطابق كَمْ وتمييزها في الجَرّ، وأمّا إفراده فالأرجح أنّه لازم مطلقًا: أي: سواء كان السؤال بها عن عدد الأصناف، أو عن عدد الأفراد، وأجاز الكوفيون جمعه مطلقًا[4]، وبعضهم فَصَّلَ تفصيلاً حَسَنًا، فقال: إنْ كان السؤال عن عدد الأصناف جازَ الجمعُ، نحو: كَمْ غِلمانًا ملكتَ؟ على معنى: كم صنفًا من أصناف الغلمان[5].... إلخ.

---

[1] المغني: ١/ ١٨٥.

[2] لم أقف على ترجمته.

[3] شرح الرضي: ٣/ ١٥٤.

[4] المغني: ١/ ١٨٥، وشرح شذور الذهب: ٦٠٢.

[5] فالسؤال عن عدد الأصناف لا عن عدد أفراد الغلمان (نسب هذا الرأي للأخفش في المرادي: ٤/ ٣٢٤)، وينظر: الشمني: ٢/ ١٧.

وإنْ كان عن عددِ الأفراد لا يجوز، [فـ] لا تَقُل: كم غلمانًا ملكتَ؟ على معنى كم فردًا من أفراد الغلمان؟

بخلاف الخبريَّة، فإنَّ تمييزها أصلُه الجرّ، ويُجمع كثيرًا، ليكونَ في اللفظ تصريحٌ بما يدلُّ على الكثرة، وإفراده أكثر من جمعه في الاستعمال، وأبلغ في المعنى.

ومن ثمَّ أدّعى بعضهم أنَّ الجمع على معنى المفرد، فَكَمْ رجال على معنى: كم جماعة من الرجال، لمشابهة (كَمْ) لِلْمائة، والألف في الدلالة على الكثرة؛ ولتلك المشابهة – أيضًا – جُرَّ، وجَرّه قيل[1]، بإضافة (كم) حَمْلًا لها على ما هي مشابهة له من العدد، والتمييز فيه يخفض بالإضافة [2]، وقيل[3]، مجرور بـ(مِنْ) مقدّرة.

وأورد عليه أنَّ الجارَ لا يعمل مقدّرًا إلّا نادرًا.

وأجيب: بأنّه لما كثر دخول (مِنْ) على (تمييز كَم الخبرية) نحو ﴿**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ**﴾ ، ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ**﴾[4].

– ساغ عمله مقدّرًا لأن الشيء إذا عُرف في موضعٍ، جاز تركُه لقوّة الدلالة عليه[5]، ولغة تميم[6]، جواز نصبه، إذا كان مفردًا، أوْ جمعًا؛ خلافًا لِمَن

---

[1] للشمني في حاشية الصبان: ٤/ ٨١.

[2] للزجاج في المغني: ١/ ١٨٥.

[3] للفراء في الأشموني: ٢/ ٢٧٩.

[4] الأعراف: ٤، والنجم: ٢٦.

[5] للشمني في حاشية الصبان: ٤/ ٨١.

[6] الكتاب: ٢/ ١٦١ أشار إلى اللهجة دون عزو، وعزاها ابن يعيش في شرحه: ٤/ ١٣٠.

لِمَن خصَّ جواز نصبه في هذه اللغة بحالة إفراده، وإنَّما يكون (تمييز كم الخبرية) مجرورًا، إذا وُصِلَ بها.

- أمّا إذا فُصِل عنها:

- فإذا كان الفصل بكلامٍ تامّ كقول القطامي[1]:

كَمْ -نالني مِنْهم- فَضْلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أجتملُ

الإقتار: من أقتر الرجل: افتقر، وأجتمل -بالجيم- خبر أكاد، من اجتملت الشحم جملاً: أَذَبْتُهُ.

- أوْ بِظَرف، وجار ومجرور معًا، كقول زهير بن أبي سلمى على ما قيل [2]:

تَؤمُّ سنانًا، وكم – دونَه من الأرضِ – محدودبًا غارُها

تعيّن النصب عند سيبويه[3]، إنْ لمْ يتوهم طلب الفعل للتمييز مفعولاً له.

فأما إذا توهم ذلك جُرَّ بِ(مِنْ)؛ لئلّا يلتبس بمفعول ذلك الفعل، نحو: **﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ، ﴿ وَكَمْ أَهلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾** [4]، وبعضهم جَوَّز جرّه مطلقًا[5].

- وإن كان الفصل بظرفٍ فقط كقوله[6]:

---

[1] له برواية احتمل بالحاء في الكتاب: ٢/ ١٦٥، وبلا نسبة في المقتصد: ٧٤٣/٢.

[2] ليس في ديوانه، وهو في الكتاب: ٢/ ١٦٤، وهو له أو لابنه في العيني: ٤/ ٤٩١.

[3] و(تعين...) جواب عبارة (إذا فصل عنها)، والرأي في الكتاب: ٢/ ١٦١، ١٦٥.

[4] الدخان: ٢٥، والقصص: ٥٨.

[5] للفراء في شرْح الرضي: ٣/ ١٥٥.

[6] ذو الرمة في ملحق ديوانه: ٧٤٨، والعيني: ٤/ ٤٩٦، يذكر محبوبته وأنَّ بينه وبينها صحارى يفزع منها الدليل الماهر ذو القوّة.

كم –دونَ مَيّةَ– موماةٍ يُهال لها إذا تيمَّمَهـا الخِرّيـتُ ذو الجَلَـدِ

– أو بجار ومجرور فقط كقول أَنس بن زنيم[1]:

كـم – بجـودٍ – مُقْـرفٍ نالَ العُلَـى وكـريمٍ بُخْلُـه قـد وَضَـعَه

فلا يتعيّن النصب، بلْ هو الأرجح.

– والنصبُ في ذلك كلِّه للحمل على الاستفهامية، وهذا الفصلُ كلّه مختصّ بالشعر على الصحيح[2]، وقيل: لا مطلقًا.

– وقيل[3]: إنْ كان بغير كلامٍ مستقل[4]، لا يختصّ، وإلّا اختصّ.

فإن قلت: يُرَدّ على الأول والثالث الآيتان المتقدمتان.

– قلتُ: سيأتي أن ذلك إذا كان المميّز مجرورًا بالإضافة لا مطلقًا، وأمّا فَصْلُ (كم الاستفهامية) عن تمييزها، فهو جائزٌ في السعة، وإن كان الوصلُ الأصلُ، والأولى.

– الثامن: إن تمييز الاستفهامية إذا فُصِل كان واجب النصب، كما مرَّ، إلا إذا التبس بالمفعول، فيجرّ بِ(مِنْ) كما في الخبرية، نَبّه عليه في المطوّل[5].

قلتُ: ويؤيّده آية ﴿ **سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾[6]، وتمييز الخبرية يجرُّ ويُنْصَب – حينئذٍ – كما تقدّم آنفًا.

---

[1] له في العيني: ٤/ ٤٩٣، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية: ٢/ ١٠، ولأبي الأسود في ملحقات ديوانه: ٣٥١، وبلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٦٧، والجمل: ١٣٦.

[2] الأشموني: ٤/ ٨٢.

[3] ليونس بن حبيب في المرادي: ٤/ ٣٣٠.

[4] يريد بكم ناقص، مثل: كم اليوم متفوق رأيت.

[5] المطول: ٢٣٤.

[6] البقرة: ٢١١، وفيها فصل بين كم وتمييزها (اتيناهم).

- التاسع: إن تمييز الاستفهامية يُفْصَل عنها في السّعة، وتمييز الخبرية لا يُفصَل عنها إذا جُرَ بإضافتها، ومرَّ موضّحًا.
- العاشر: إنَّ المبدل من الاستفهامية يقترن بالهمزة، نحو: كم عبدًا ملكت، أثلاثين أم أربعين؟ والمبدل من الخبرية لا يقترن: تقول: كَمْ عبد ملكتُ، خمسين بلْ ستين؛ لأنَّ المبدل مِنْه وهو (كَمْ) لا يتضمّن الهمزة، والله أعلم.

الفائدة الثالثة

المسألة الثالثة [حروف الإيجاب]

[نَعَمْ]

اعْلَم أنَّ (نَعَمْ) [١]:

- حرفُ تصديق لِلْمُخْبِر بعد الخَبَر، نحو: قامَ زيدٌ، أوْ ما قامَ زيدٌ[٢].
- وحرف وَعْدٍ بعد الأمر، والنَّهي، وما بمعناهما، كَالعَرْض، والتحضيض، نحو: ألا تفعل، وألا لمْ تفعل، وهلّا تفعل، وهلّا لمْ تفعل.

وأما بعد الاستفهام فتكون للوعد -أيضًا- في نحو: هلْ تعطيني؟ من كلّ استفهام عمّا طُلِبَ فعله، ولإعلام المستخبر في نحو: هلْ جاء زيد؟ و﴿**فَهلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا**﴾ [٣].

وأمّا قوله تعالى ﴿ **إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ** ﴾ [٤]، فَمِن الأول[٥]، لا مِنَ الثاني[٦]، خلافًا لما في المغني[٧]، مِن أنّه مِن الثاني، فقد

---

[١] الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٥٠، والمغني: ٢/ ٥٠.

[٢] التمثيل للموجب وغيره.

[٣] الأعراف: ٤٤.

[٤] الأعراف: ١١٣، وينظر الكشاف: ٢/ ١٠٢.

[٥] يريد: الإخبار.

[٦] يريد: الاستفهام.

[٧] المغني: ١/ ٣٤٥.

علمت أنَّ (نَعَمْ) لا يطّرد بعد الاستفهام، كونُه لِلوَعْد، خلافًا لابن عصفور في مُقَرَّبه[1]، ولمْ يذكرْ سيبويه[2]،الإعلام، بل اقتصرَ على الوَعْد والتصديق.

- والصحيح: الأول إذ لا يصحّ أنْ يُقال: مَنْ قال: هل جاءك زيد؟ صدقت. وكأن سيبويه رأىَ أنّها لتصديق ما بعد الاستفهام.

قيل: [3]، وقد تأتي (نَعَمْ) للتأكيد، وذلك إذا وقعتْ صدْرًا، نحو: نَعَمْ نَعَمْ هذه أطلالهم.

والحقّ: أنها – في مثل هذا – حرفُ إعلام، وأنّها في جواب سؤالٍ مُقدّر، كأنَّ سائلاً قال: أهذه أطلالهم؟

ومن هذا ما يقع بعد الاعتراض عن قولهم: نعم، لوْ كان الأمر كذا لصحَّ، فهي جوابٌ عن سؤالٍ مَقَدّر، كأنّه قيل: هلْ لهذا صحّة يمكن التماسها؟

- ومنْهُ –أيضًا– جواب النداء، كأنّه يقال: أدعوك، هل تجيبني؟
- ومنْهُ –أيضًا– قول الرجل لِمَن يطرق بابه: نَعَمْ نَعَمْ، يريد الإعلام، كأنَّ الطارق قال: هل هنا فلان، أو أحد؟
- ومنْهُ –أيضًا– قولُ الشيخ لمن يقرأ بين يديه: نَعَمْ، كأنَّ القارئ سأله: هل هذا صحيح؟

---

[1] ما في المقرب: ٣٢٢ غير ذلك، قال: "نعم: تكون عادةً في جواب الاستفهام"، وابن عصفور هو علي بن مؤمن (البغية: ٢/ ٢١٠).

[2] الكتاب: ٤/ ٢٣٤.

[3] الجامع الصغير في علم النحو: ١٩٧.

وأمثال ذلك كثيرة، ويقدّر لكلّ مكانٍ بحسبه.

[أجَلْ، جَيْرِ، إيْ]

وبمعنى نَعَمْ:

- جَيْرِ[1]، كأَمْسِ.
- وأَجَلْ[2]، بفتحتين وسكون.
- وإيْ[3]، بكسر وسكون.

[جَلَلْ]

- وجَلَلْ في بعض استعمالاته[4] – وهو بفتحتين وسكون – ويستعمل اسمًا[5]، بمعنى عظيم كقوله[6]:

قومي هم قَتَلُوا أُميمَ أخي ... فإذا رميتُ يُصيبني سَهمي
فَلَئِنْ عفوتُ لأعْفُوَنْ جَلَلاً ... ولئنْ سَطَوتُ لأوهنَنْ عظمي

وبمعنى يسير، أي قليل كقوله[7]:

..... ألا كلُّ شيءٍ سِواه جَلَلْ

---

[1] بكسر الراء، وقد تفتح (الصاحبي: ١٤٩، والجنى الداني: ٤١٢).

[2] حرف لتصديق الخبر (الجنى الداني: ٣٥٤).

[3] حرف لتصديق مخبر، أو إعلام مستخبر، أو وعد طالب (الجنى الداني: ٢٥٢، والصاحبي: ١٢٩).

[4] حالة كونه حرفًا، وهو قليل الاستعمال (الجنى الداني: ٤١١).

[5] ويكون من الأضداد.

[6] الحارث بن وعلة الجرمي (الأضداد للأصمعي: ١٠، وحماسة المرزوقي: ١/ ٢٠٤).

[7] امرؤ القيس في ديوانه: ٢٦١، وصدره: (بقتل بني أسد رَبَّهم).

وبمعنى أَجَلْ، كقوله[1]:

رَسْـــمِ دارٍ وقفْـــتُ في طَلَلِـــه كِـدتُ أقضـي الحيـاةَ مِـنْ جَلَلِـه

أي: من أَجْلِه، ورَسْم دار: مجرور بربّ محذوفة، وهو نادر.

وكقولك: فعلت ذلك من جَلَلِكَ، أي: من أَجْلِكَ.

[بَجَلْ]

وَبَجَلْ – بوزن أَجَلْ – كَنَعَمْ، في أحد استعماليه[2]، ويستعمل اسمًا بمعنى: حسب، وبمعنى: يكفي، نقول: بَجَلي، وبَجَلَنِي[3].

[بَلَى]

وأَمَّا بَلَى فإنَّها [4]، لا تقع باطّراد إلّا بعد نفي مجرّد[5]، نحو: ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي** ﴾ [6]، أو مقرون باستفهام حقيقي، نحو: أليس زيدٌ بقائمٍ، فنقول: بَلَى، أو توبيخي[7]، نحو: ﴿ **أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهمْ وَنَجْوَاهمْ بَلَى** ﴾ [8]، ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَه * بَلَى** ﴾ [9].

---

[1] جميل بثينة في ديوانه: ٨٤، وأضداد أبي الطيب اللغوي: ١/ ١٤٥، وأضداد السجستاني: ٩٥.

[2] حالة كونه حرفًا.

[3] بجل مع ياء المتكلّم مرّة، ومعها ومع نون الوقاية ثانية.

[4] حرف جواب للإثبات المنفي، (الجامع الصغير: ١٢٦).

[5] أي: غير المقترن بدلالة أخرى.

[6] التغابن: ٧.

[7] أي: استفهام توبيخي.

[8] الزخرف: ٨، والقيامة: ٣– ٤.

[9] أي: استفهام تقريري.

أو تقريري[1]، نحو: ﴿ **أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى** ﴾ و ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**﴾[2]؛ وذلك لأنَّهم[3]، جعلوا النفيَ مع التقرير كالنفي المجرّد المجرّد في ردّه بِـ(بلَى) مراعاة للفظه (وحده)، ومن هنا قال ابن عباس وغيره[4]: وغيره[4]: لو قالوا: (نَعَمْ) في جواب ﴿ **أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ** ﴾[5]، [لَـ] كفروا ؛ لأنّ نعم تصديق للمخبر بِنَفي أو بإيجاب، لكنْ نازع السهيلي [6]، وجماعة في في كلام ابن عبّاس، بأنَّ الاستفهام التقريري خبرٌ موجبٌ؛ لأنَّ الهمزة للنفي، ونفي النفي إيجاب؛ ولأنَّ غرَض المتكلم تقرير المخاطب بالإيجاب، و"نَعَمْ" بعد الإيجاب تصديق له، فلا كفرَ، نعم [7]، لم يكفِ في الإقرار بالربوبية لاحتماله غير المراد، من مراعاة معنى الهمزة والنفي الذي هو إيجاب، فتحصل من هذا أنَّ النفي بعد الاستفهام التقريري يجري مجرَى النفي المجرّد في ردّه بِـ(بلَى) مراعاة للفظه وحده، هذا عندَ خوفِ اللَّبس، فإنْ أُمِنَ اللبس جازَ أَنْ يُجاب بِـ(نَعَمْ)، مراعاة لمعناه، إذْ هو إيجاب لما عرفْت، وعلى ذلك جاء قول

---

[1] الملك: ٨- ٩، والأعراف: ١٧٢.

[2] أي: العرب.

[3] الخبر في (شرح الرضي: ٤/ ٤٢٦، والجنى الداني: ٤٠٢، والدماميني: ١/ ٢٣٦، ومنثور الفوائد: الفوائد: ٧٣).

[4] الأعراف: ١٧٢.

[5] هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، صاحب الروض الأنف، توفي عام (٥٨١هـ). (٥٨١هـ). (البغية: ٢/ ٨١).

[6] المغني: ١/ ٣٤٧.

[7] غير المعنى المراد من المقرّ.

الأنصار[1]، ﷺ للنبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) حين قال لهم: "ألستم ترون لهم ذلك، قالوا: نعم"؛ إذ لا لبس؛ لأنَّهم يريدون ذلك، بَقِي أنّه يشكل على السهيلي[2]، أنَّ الاستفهام التقريري خبر موجب، كما قاله له هو، و(بلى) لا يُجاب بها إيجاب إلّا قليلاً، ولا يحسن تخريج التنزيل على القليل، وهو معترفٌ بذلك، وله أنَّ يُجيب بأنّه صورة النفي كافية في صحّة الإتيان بِـ(بلَى) أفاده الدماميني[3].

وقولنا: "إلّا قليلاً" إشارة إلى ما في البخاري[4]، أنّه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) قال لأصحابه (أترضون أنَّ تكونوا رُبعَ أهلِ الجنّة؟ قالوا: بلى).

وما في مسلم [5]، من قولِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (أيسُرك أنَّ يكونَ لكَ في البرّ البرّ سواء، قال: بَلَى)، وقولُه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): (أنت الذي لقيتني بمكّة، فقال له المجيب: بَلَى).

فإنْ قلتَ: كيف ساغَ لكَ أنْ تقول: لا يُجاب الإيجاب بِـ(بَلَى) إلّا قليلاً... إلخ، مع وقوعه في التنزيل، قال تعالى: ﴿ **بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي**﴾[6]، إذا لم يتقدّمها أداة نفي؟

---

[1] القول للمهاجرين في غريب حديث أبي عبيد: ٢/ ٢٧٠.
[2] الشمني: ١/ ٢٣٦.
[3] الدماميني: ١/ ٢٣٦.
[4] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٩/ ٣٠٦.
[5] صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري: ٧/ ٧٠.
[6] الزمر: ٥٩.

قلتُ: قوله تعالى قبله: ﴿ **لَوْ أَنَّ اللَّه هدَانِي** ﴾ [1]، يدلّ على عدم هدايته، فمعنى الجواب – حينئذٍ – بَلَى قد هديتك، أي: أرشدتك بمجيء الآيات [2].

والحاصلُ: أنّه إذا قيل" قام زيدٌ، أو: هل قام زيدٌ؟ كان تصديق الأول، والإعلام بثبوت مضمون الثاني (نَعَمْ)، وتكذيب الأول، وبنفي مضمون الثاني (لا)، ويمتنع (بَلَى) لعدم النفي.

وإذا قيل: ما قام زيدٌ، أو لمْ يقمْ زيدٌ؟ كان تصديق الأول، والإعلام بثبوت مضمون الثاني (نَعَمْ)، وتكذيب الأول بنفي مضمون الثاني (بَلَى)، ويمتنع (لا) [3]؛ لأنَّها لنفي الإثبات، لا لِنَفْي النَّفْي، نَعَمْ: إنْ كان الاستفهام تقريريًا، وأُمِنَ اللبس، جاز أنَّ يأتي بِـ(نَعَمْ) كما تقدّم.

فَعُلِمَ[4]**، من هذا كلّه أنَّ (بَلَى) لا تأتي باطّراد إلّا** [5]**، بعد النفي، النفي، وأنّ "لا" لا تأتي إلّا بعد إيجاب، وأنَّ "نَعَمْ" تأتي بعدهما.**

تنبيه: في – نَعَمْ – لغات[6]**:**

فتح العين وكسرها[7]، وإبدالها حاء، وكَسْر النون والعين [1]، وهلْ مَنْ مَنْ يبدل العين حاء يفتحها، أو يكسرها، أو يجريهما؟

---

[1] الزمر: ٥٧.

[2] الكشاف: ٣/ ٤٠٥.

[3] (لا) ساقطة من (ظ).

[4] المغني: ١/ ٣٤٦.

[5] من هنا بدأ السقط من نسخة (ت).

[6] يريد: لهجات (المغني: ١/ ٣٤٦، وشرح الرضي: ٤/ ٤٢٨).

[7] نَعَم، نَعِم، هذه لهجة لكنانة (شرح الرضي: ٤/ ٤٢٨، والجنى الداني: ٤٦٩).

يحرر والله اعلم

---

(١) أي: نِعِمْ.

المسألة الرابعة: [الإشارة بـ"ذلك" للمثنى]

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ** ﴾ [١].

فإنْ قلت: كيف جاز أنَّ يُشار إلى مؤنثين [٢]، به أي: باسْم الإشارة المفرد المذكّر؟

قلتُ: جاز ذلك على التأويل بما ذكر [٣]. أ. هـ.

ومثل التأويل بما ذكر التأويل المذكور بناءً على أنَّ "ألـ" في الصفة الصريحة[٤]، موصولة[٥]، وإن أُريدَ بالصفة الثبوت، وما اقتضاه كلامُ صاحب الكشاف من أنَّ اسمَ الاشارة إذا كان مفردًا ومرجعه متعدّدًا يؤوّل بالموصول، مخالفًا لما أشار إليه في سورة الأنعام [٦]، عند قوله تعالى: ﴿ **مَنْ إِلَه غَيْرُ اللَّه يَأْتِيكُمْ بِه** ﴾ [٧]، فإنّه قال: أي: يأتيكم بذاك، اجرى الضمير مجرَى اسْمِ الإشارة، أو بما أخذَ وختم عليه[٨]، فإنّه صريح في أنَّ اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل، وهو الحقّ؛ لأنَّه لا معنى للتأويل بشيء لايحتاج إلى تأويل، مع إمكان التأويل بالثاني في أوّل وَهْلَة.

---

[١] البقرة: ٦٨.

[٢] للبقرتين: الفارض، والبكر (الكشاف: ١/ ٢٨٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ١/ ٧٥، ومعاني الفراء: ١/ ٤٥).

[٣] لدلالته على المؤنّثين بالإشارة الحسّية.

[٤] يقصد اسم الفاعل واسم المفعول...

[٥] الكافية: ١٥٢.

[٦] الكشاف: ٢/ ١٩.

[٧] الأنعام: ٤٦.

[٨] إشارة إلى ألفاظ أول الآية من أخذ السمع، والختم على القلوب.

أقول أيضًا: تأويلُ اسْم الإشارة بالموصول تأويل بالأضعف تمييزًا: إذ اسم الإشارة يعتمد على حِسٍّ ظاهر – وهو الإشارة الحسّية – والموصول يعتمد على حِسٍّ باطن، وهو العَهْدُ؛ لأنَّ الموصول إنّما يستعمل إذا كان معهودًا بين المتكلّم والمخاطب، والحسّ الظاهر أقوى من الحسّ الباطن، وإنْ كان اسمُ الإشارة والموصول مستويَين في كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثها ليس على الحقيقة[1]، وقد اعترض صاحب الكشّاف بما أشار إليه في سورة الأنعام [و] في سورة البقرة بعد ما تقدّم نقله عَنْه بقليل، ولم ينتبه الناظرون فيه لما فيه من التناقض.

فنخلص من هذا أنَّ اسمَ الإشارة والموصول لا يحتاجان إلى تأويل، لأنَّ الحسّ الظاهر والباطن يكفيان في تمييز المُراد، وليست الضمائر كاسْم الاشارة أو الموصول، لأنَّ احتياجَ كلّ واحد ممّا يعبّر عنْه من المفرد، والمثنى والمجموع تذكيرًا، أو تأنيثًا، إنّما هو لِتُعين عدم المخاطب، ولا يحتاج إليه ضمير المتكلّم، والمخاطب، بلْ يحتاج إليه ضمير الغائب، لخلّوه عن الحسّين المذكورين.

فإذا خالف مرجعه أُوِّل وجوبًا، وتأويله باسْم الإشارة أولَى من الموصول، لِما مرَّ بك من أنّه يعتمد على حِسٍّ ظاهر، والموصول يعتمد على حِسٍّ باطن، والظاهر أقوَى تمييزاً من الباطن، وأيضًا في اسم الإشارة تقليل التأويل، لأنَّ في تقدير الموصول احتياجًا إليه، وإلى جملة صلته.

---

[1] أي: إنّها صيغ مرتجلة غير متفرعة من مفرد (عِلَل التثنية: ٧٥، والكشاف: ١/ ٢٨٧).

قلتُ: بل لو علمتَ ما تقدّم من قولنا في ما سَلَف: إذْ اسْم الإشارة يعتمد.... إلخ، وقولنا: لأنَّ في تقدير الموصول... إلخ، لحكمتَ بأنَّ الموصول يؤوّل باسْم الإشارة، لكنّه يكفي في التمييز، فاحفظْ هذا، فإنَّه نفيسٌ مهمّ، والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة: [من ألغاز الشعر[١]]:

قول الشاعر[٢]:

لــمّا رأيــتْ أبا يزيــد مُقــاتلا أدَعَ القتــالَ وأشْــهدَ الهيجــاءَ

يُلْغَزُ فيه[٣]، فيقال: أين جواب (لمّا) وبمَ انتصب (أَدَعَ).

- والجواب: أنَّ (لـمّا) ليست الرابطة[٤]، بل هي: (لن) أدغمت في (ما) الظرفية المصدرية لتقارب مخرجيهما[٥]، وحقّهما الانفصال خطًّا، لكن وُصِلا للإلغاز، و(أَدَعَ) منصوبٌ بـ(لن)، وفُصِل بِـ(ما وصلتها) – وهما معمولان لادع – ضرورة، والتقدير: لـنْ أَدَعَ القتال مدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، ثمَّ يُلْغز.

ويُقال: كيف قال، لن أدعَ، وأشهدَ الهيجاء، مع أنَّ (وأشهد) معطوف على (أدع) فيصير المعنى: لنْ أتركَ القتال، ولنْ أشهدَ الهيجاء، وهذا تناقضٌ ظاهر [٦].

---

[١] المسألة في المغني: ١/ ٢٨٣.

[٢] بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤١١، والأشموني: ٣/ ٢٨٤، والضرائر لمحمود شكري: ١٩٩. فصل الشاعر بين الناصب (لن) ومنصوبه (أدع) بـ(ما رأيت أبا يزيد).

[٣] بعد كتابة (لن) موصولة بـ(ما)، فأصبحت لما.

[٤] أحد استعمالات (لما) أنَّ تختص بالماضي، وتقتضي جملتين توجد الثانية عند وجود الأولى (المغني: ١/ ٢٨٠).

[٥] لتقارب مخرجي النون في (لن)، والميم في (ما).

[٦] في المعنى.

– وجوابه: أنَّ أشهد ليست معطوفة على أَدَع، وإنما هي معطوف على القتال[١]، على حَدٍّ[٢]:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني .....

فالمعنى: لَنْ أدعَ القتال، وشهود الهيجاء[٣]، وهو صحيح.

– ومثله في الألغاز قوله [٤]:

عافَتِ الماءَ في الشتاءِ فَقُلْنا بَرِّديه تُصادفيه سَخِينا

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟

فجوابهُ: أنَّ الأصل (بل، رديه – بوزن عِديه –) من الورود، أي: اشربيه تجديه سخينًا، فأُدْغِمت اللّام في الراء للتقارب، ووُصِلَت[٥]، للإلغاز.

وممّا يُتَنَبَّه لإعرابه قول الفرزدق [٦]:

وكُلُّ رفيقَيْ كلِّ رَحْلٍ – وإنْ هما تعاطَى القَنا قوماهما – أخَوان

فإنَّه استشكله في المغني، وحاصله على الوَجْه القريب الصحيح:

---

[١] أي: أنَّ أشهد منصوب بأن مضمره، والمصدر المؤول معطوف على القتال، فهو من عطف الفعل على المصدر.

[٢] لميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وتمامه: أحبُّ إلي من لُبس الشفوفِ. فعطفت (تقر) على (لبس)، وهو في الكتاب: ٣/ ٤٥، والمقتضب: ٢/ ٢٧.

[٣] وتكملة المعنى: مدة رؤيتي قتال أبي يزيد.

[٤] بلا نسبة في المغني: ١/ ٢٨٣، وحاشية الصبان: ٣/ ٢٨٤.

[٥] أي خطًّا، كتابةً.

[٦] الديوان: ٢/ ٤٠٠، ولسان العرب: يدي، وهو من الأبيات المشكلة في المعنى والإعراب.

إنَّ (كلّ) مبتدأ، ورفيقي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنَّه مثنّى، وهو مضاف، وكلّ الثاني مضاف إليه مجرور بالكَسْرة، وهو مضاف ورَحْل -بالحاء المهملة لا بالجيم- كما في المغني.

والدماميني عليه [1]، مضاف إليه، والرّحْل — هنا — رَحْل الجمل، ولا يُراد به المنزل[2]، وإن كان يطلق عليه، كما يدلُّ قول الدماميني، والمغني؛ أي: إنَّ كلّ رفيقين في السفر... إلخ.

وقوله: وإنْ هما: الواو للحال، وإنْ: حرف شرط، داخلة على كان محذوفة، كما قال الأمير، وَهُما: ضمير منفصل اسْمُها، وهو عائدٌ على (كلّ) مراعاة للمعنى[3]، كما سيأتي، وكونُ (إنْ) مخفّفة من الثقيلة جدًّا، وأثقل مِنْه جعل (إنْ) أمْرًا من: وَأَي -يئي- بمعنى وعد[4]، والنون الخفيفة للتأكيد، إذْ هو بعيد عن غرض الشاعر كما هو ظاهر، وجملة تعاطى... إلخ خبرها، وتعاطى: فعل ماضٍ، والقَنا: مفعول مقدّم منصوب كالفتى، وقوماهما: تثنية قوم، وليس (قومًا) بالتنوين، ولا: (هما) ضمير منفصل، كما قاله الدماميني، وهو فاعل تعاطى مرفوع بالألف، وقَوْما: مضاف، وهما: ضمير متّصل مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وإنْ تعاطى القَنا قَوْماهما فَهُما أخوان، كما يأتي وإخوان: خبرُ كلّ الأوّل، وجاء [الخبر]، مثنّى بالنظر لمعنى كلّ، وهو مثنّى؛ لأنَّ معناها بحسب ما تضاف إليه، فإنْ أُضيفت إلى

---

[1] المغني: ١/ ١٩٦، والدماميني: ٢/ ٢٢.

[2] المصباح المنير: ١/ ٢٢٢.

[3] يحدد المعنى بحسب ما تضيف إليه.

[4] لسان العرب: وأي.

نكرة وجب مراعاة المعنى، فلذلك جاء الضمير مفردًا مذكّرًا في ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوه فِي الزُّبُرِ**﴾،﴿**وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاه طَائِرَه**﴾[1]، وقولَ الحَكَم بن نهشل[2]:

كلُّ امرىءٍ مُصَبَّحٌ في أهلِه والموتُ أدنى مِنْ شِراكِ نَعْلِه

وقد تمثّل به أبو بكر (رضي الله عنه) حين أخذته حُمّى المدينة، وليس له، خلافًا لما يُفْهمُ من المغني، إذ لمْ يقُلْ شعرًا كعمر وعثمان كما أنّهم لم يشربوا خمرا لا جاهلية ولا بعد الإيمان، وقول كعب [3]:

كلُّ ابنِ أنْثى وإنْ طالتْ سلامته يومًا على آلةٍ حدباءَ محمولُ

وقول لبيد [4]:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل .....

وقول السموأل[5]:

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ من اللؤمِ عِرْضُه فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

وجاء مفردًا ومؤنّثًا في نحو قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾[6].

ومثنّى في قوله:

وكُلُّ رفيقَي..... .....البيت

---

[1] القمر: ٥٢، والإسراء: ١٣.

[2] وقيل: الحكم من بني نهشل، وهو له في الشمني: ٢/ ٢٢، وبلا نسبة في المغني: ١١/ ١٩٦.

[3] كعب بن زهير في ديوانه: ٣٧، والمغني: ١/ ١٩٦.

[4] الديوان: ١١١، وتمامه: وكل نعيمٍ لا محالة زائل.

[5] الديوان: ٦٦.

[6] آل عمران: ١٨٥.

ومجموعًا لمذكّر... [1]، في نحو: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [2].

وقول لبيد[3]:

وكُلُّ أُناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم دويهيَّـةٌ تَصْـفَرُّ منهـا الأنامـلُ

ودويهيّة: تصغير داهية، تصفر: تعظيم[4]، بدليل وصفها بالجملة بعدها التي هي[5]، كناية عن الموت، وهذا مذهب الكوفيين[6].

وجاء مجموعًا لِمُؤنّث في قوله[7]:

وكلُّ مصيباتٍ تُصيبُ فإنَّهـا -سوى فُرقةِ الأحبابِ- هيَّنةُ الخطـبِ

وكونه يجب مراعاة معنى (كلّ) عند الإضافة إلى نكرة، هو ما عليه ابن مالك [8]،، وردّه أبو حيّان[9]، واختار في المغني[10]، اختيارًا ثالثًا، وأطال وأطال فيه، فانظر تقتنعْ.

---

[1] نهاية السقط من (ت)، وقد شمل أجزاء من الفائدة الثالثة، وبيانها: جزء من المسألة الثالثة، والمسألة الرابعة كلّها، وجزء من المسألة الخامسة.

[2] المؤمنون: ٥٣.

[3] الديوان: ١١١، والمغني: ١/ ١٩٧.

[4] شرح المفصل: ٥/ ١١٤.

[5] هي: من (ت).

[6] شرح الرضي: ٣/ ٧٠، وشرح التصريح: ٢/ ٣١٧.

[7] قيس بن ذريح في مجالس ثعلب: ٢٨٦، وشرح شواهد المغني: ٣٨٤، برواية (وكل مصيبات الزمان وجدتها).

[8] المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٤٨، والمغني: ١/ ١٩٧.

[9] ما في البحر المحيط: ١/ ٢٢٩، هو وجوب مراعاة المعنى، أي على وفاق مع ابن مالك.

[10] المغني: ١/ ١٩٧.

ومعنى البيت[1]: أنَّ كلّ رفيقين على رَحْلٍ في السَّفرِ والصحبة أَخَوان، أَخَوان، وإنْ تعادَى قوماهما، وتعاطوا المطاعنة.

وما قال صاحب المغني في إعراب هذا البيت ردّه الدماميني، والأمير، فانظرهما.

وأمّا ما قاله بعض الإخوان[2]، متبجِّحًا[3]، في إعراب هذا البيت، مع مع تركه الاحتمال القريب، بل المتعيّن وارتكابه احتمالات بعيدة لا قائل بها، ولا دخل لها في الكلام المباح، فهو خبط عشواء، وهيام في بهماء.

وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد (ﷺ)، وليكن وقوف القلم إلى هذه الفائدة، ففي هذا القدر كفاية، والحمد لله رب العالمين.

تمت بقلم الحقير الذليل، راجي عفو مولاه الجليل، المستعيذ من الوسواس، عبد القادر الكلّاس، سنة (١٢٦٤هـ)، غفر الله له، ولوالديه، ولكلّ المسلمين آمين.

---

[1] يقصد بيت الفرزدق السابق.

[2] يُنظر: الدماميني، والشمني: ٢/ ٢٢.

[3] (متبجّحًا) ساقطة من (ت).

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد البنا، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: د. الزيني و د. خفاجي، القاهرة، ١٩٥٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق: د. رجب عثمان، القاهرة، ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، بيروت، ١٩٨٣م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، مراجعة، د. فائز ترحيبي، بيروت، ١٩٨٤م.
- الأصمعيات للأصمعي، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار المعارف.
- الأضداد، للسجستاني، تحقيق: مُحَمَّد عودة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- الأضداد، لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق: د. عزّة حسن، دمشق، ١٩٦٣.
- إعراب القُرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، بيروت، ١٩٨٨م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، بيروت، ١٩٨٤م.
- أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطباخ، حلب، ١٩٨٨م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، مؤسسة جمال، بيروت.

- أمالي ابن الشجري، هبة الله العلوي، تحقيق: د. محمود الطناحي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الانتصار، لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن، بيروت، ١٩٩٦م.
- الأنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحيد، بيروت، ١٩٨٧م.
- البحر المحيط، لأبي حيّان، الرياض.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، بيروت.
- تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، مكّة المكرمة، ١٩٨١م.
- التبيان في إعراب القُرآن، للعكبري، تحقيق: علي البجّاوي، بيروت، ١٩٧٦م.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: مُحَمَّد بركات، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ثلاثة كتب في الأضداد، للأصمعي والسجستاني، وابن السكيت، بيروت، ١٩١٢م.
- الجامع الصغير في علم النحو، لمحمد بن شرف الزبيري، تحقيق: مُحَمَّد هلال، طرابلس، ١٩٨٦م.
- الجمل، للزجاجي، تحقيق: علي الحمد، بيروت، ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: طه محسن، بغداد، ١٩٧٦م.

- حاشية الخضري على ابن عقيل، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية الشمني، المطبعة البهية، القاهرة.
- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، دار الفكر، القاهرة.
- حاشية الشيخ ياسين علي الفاكهي، القاهرة، ١٩١٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية مُحَمَّد الأمير على شرح شذور الذهب، القاهرة، ١٢٩٨هـ.
- الماسة البصرية، لأبي الفرج البصري، عالم الكتب، بيروت.
- خزانة الأدب، للبغدادي، دار صادر، بيروت.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: مُحَمَّد النجار، دار الهدى، بيروت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، القاهرة.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: مُحَمَّد حسن آل ياسين، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: علاء الدين آغا، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: مُحَمَّد ابو الفضل، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ديوان جرير، نشر إيليا الحاوي، بيروت، ١٩٨٢م.
- ديوان الحطيئة، رواية ابن حبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- ديوان ذي الرمة، بيروت، ١٩٦٤م.
- ديوان رؤبة — ضمن مجموع أشعار العرب- بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان السموأل، تحقيق: د. واضح الصمد، بيروت، ١٩٩٦.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. مُحَمَّد نجم، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان الفرزدق، نشر مُحَمَّد طراد، بيروت، ١٩٩٤م.
- ديوان كعب بن زهير، بيروت، ١٩٩٤.
- ديوان كعب بن مالك، نشر مجيد طراد، بيروت، ١٩٩٧م.
- ديوان مجنون ليلى، شرح د. يوسف فرحات، بيروت، ١٩٩٤م.
- ديوان مسكين الدارمي، جمع، د. خليل العطية والجبوري، بغداد، ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح د. عمر الطباع، بيروت، ١٩٩٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، بيروت، ١٩٩٢م.
- سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى، تحقيق: إبراهيم عطوة، القاهرة، ١٩٦٢م.
- سنن النسائي، باعتناء أبو غدة، بيروت، ١٩٨٨م.
- شرح أبيات إصلاح المنطق، للسيرافي، تحقيق: ياسين السواس، دبي، مركز جمعة الماجد، ١٩٩٢م.

- شرح الأشموني بحاشية الصبان دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح التميمي على ألفية ابن مالك (بغداد، ٢٠٢٦).
- شرح الألفية، للمرادي، (توضيح المقاصد والمسالك)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، القاهرة، ١٩٧٩م.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد مُحَمَّد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، دار الفكر، القاهرة.
- شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي، ١٩٥١، القاهرة.
- شرح الدماميني على المغني – تحفة الغريب – بهامش الشمني، المطبعة البهية، القاهرة.
- شرح ديوان جميل بثينة، المؤسسة الوطنية للطباعة، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، عالم الكتب للتبريزي، بيروت.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، ضبط مُحَمَّد البقاعي، بيروت، ١٩٩٨م.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف عمر، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح الفاكهي، مجيب الندا على قطر الندى.
- شرح قصيدة كعب ن زهير، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مُحَمَّد حسين أبو ناجي، بيروت، ١٩٨٢م.

- شرح المعلقات السبع، للزوزني، تحقيق: يوسف علي، بيروت، ١٩٨٩م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المفضليات للتبريزي، تحقيق: علي البجاوي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، ضمن كتاب ابن هشام اللخمي، د. مهدي عبيد جاسم، بيروت، ١٩٨٦م.
- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، النجف الأشرف، ١٩٦٩م.
- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة، ١٩٧٠م.
- شعر عبد الرحمن بن حسان، تحقيق: د. سامي مكي، بغداد، ١٩٧١م.
- شواهد العيني، بهامش الخزانة، دار صادر، بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: الدكتور الشويمي، بيروت، ١٩٩٤م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، بيروت، ١٩٧٩م.
- الصحيح، للبخاري، تحقيق: مصطفى ديب، عجمان، ١٩٨٧م.
- الضرائر، لمحمد شكري الآلوسي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، القاهرة، ١٩٨٤م.

- ابن الطراوة النحوي، د. عياد الثبيتي، الطائف، ١٩٨٣م.
- علل التثنية، لابن جني، تحقيق: د. صبيح التميمي، بيروت، ١٩٨٧م.
- غريب الحديث، لأبي عبيد، بيروت، ١٩٧٦م.
- الفوائد الضيائية – شرح الكافية – للجامي، تحقيق: د. اسامة الرفاعي، بغداد، ١٩٨٣م.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، ١٩٩٠م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، دار العلم للملايين، بيروت.
- الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم، جدة، ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد، تحقيق: مُحَمَّد ابو الفضل، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- اللامات، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، ١٣٨٩هـ.
- اللامات للهروي، تحقيق: د. يحيى علوان، الكويت، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للكعبري، تحقيق: د. غازي ظليمات، بيروت، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، ١٩٩٠م.

- المجالس لثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٤٨م.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- المزهر، للسيوطي، مكتبة مُحَمَّد صبيح، القاهرة.
- المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد بركات، دمشق، ١٩٨٠م.
- مسند أحمد، الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- المصباح المنير، للفيومي، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة.
- المطول في شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، قم ١٤٠٧هـ.
- معاني القُرآن للفراء، تحقيق: نجاتي والنجار، دار السرور، بيروت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، بيروت، ١٩٧٩- ١٩٨٤م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين، دار الشام، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- المقدمة الجزولية، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: عبد الستار الجواري، و د. عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، طرابلس، ١٩٨٣م.
- الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م.
- موارد البصائر لفرائد النظائر، لمحمد بن حسين، تحقيق: د. حازم سعيد، عمان، ٢٠٠٠م.
- النهاية في غريب الحديث، لأبن الأثير، تحقيق: د. الطناحي، والزاوي (باكستان).
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. مُحَمَّد عبد القادر، بيروت، ١٩٨١م.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، الكويت، ١٩٧٧م.